جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية العلوم الاسلامية – قسم الشريعة

محاضرات مادة النحو العربي

المرحلة الاولى

اعداد

أ.م. صباح محمد حسين

٢٠٢٤ – ٢٠٢٥

الكورس الثاني

المحاضرة الاولى : كَانَ وأخواتُها عملُها ، وشروطُ عملِها

كان واخواتها افعال :

س– ما الفعل الذي اختلف العلماء في فعليته مِن أخوات كان ؟ وضِّح هذا الخلاف .

ج– كان وأخواتها أفعال باتفاق إلاَّ (ليس) فهي موضع خلاف العلماء ، وذلك على النحو الآتي :

١– **الجمهور** : يرون أنها فعل ، بدليل قبولها علامات الفعل ، فهي تقبل تاء التأنيث الساكنة ، نحو : ليستْ هِندٌ مريضةً ، وتقبل تاء الفاعل ، نحو : لستُ بمريضٍ .

٢– **ابن السَّراج ، وأبو عليّ الفارسي ،وأبو بكر بن شُقَير**: يرون أنها حرف ، وليستْ فِعْلاً ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

أنّ ليس أشبهت الحرف من وجهين ، **الوجه الأول** : مشابهته (ما) النافية في المعنى ، فكلّ منهما يدلّ على النفي .

والوجه الثاني : مشابهتها الحرف شَبَهًا جُموديا ، فالحرف جامدٌ لا يتصرف ، وكذلك (ليس) جامد لا يتصرف .

س– ماذا تعملُ كان وأخواتها ؟

ج– كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها .

شرط عملها :

س٣– اذكر شروط عمل كان وأخواتها .

ج٣– كان وأخواتها باعتبار عملها قسمان :

١– قسم يعمل بلا شرط ، وأفعاله هي : كان ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وأَضْحَى ، وأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وصَارَ ، ولَيْسَ .

٢– قسم لا يعمل إلا بشرط ، وهو قسمان :

أ– قسم يُشترط لعمله أن يَسْبقَه نَفْيٌ لفظًا أو تقديرًا ، أو يَسْبقَه شبه نَفي ، وهي أربعة أفعال : زال ، وبَرِحَ ، وفَتِئَ ، وانْفَكَّ . فمثال النّفي لفظاً : مازالَ زيدٌ قائمًا ، ومثاله تقديرًا قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾

(أي لا تفتؤُ) ولا يحذف حرف النفي معها إلا بعد القسم ، كما في الآية .

أمّا شبه النّفي فهو نوعان :

١- **النَّهي** ، نحو : لا تَزَلْ قائمًا ، والمعنى : أَنْهاك عن القيام . ومنه قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ

وجه الاستشهاد فيه : أن الشاعر أَعْملَ المضارع (تزالُ) عَمَلَ كان ؛ وذلك لكونه مسبوقاً بحرف النّهي (لا) والنهي شبيه بالنفي ، والمعنى : أنهاك عن نسيان ذكر الموت .

٢- **الدعاء** ، نحو : لا يزالُ اللهُ مُحْسِنًا إليك ، والمعنى : الدعاء بأن يدومَ إحسان الله على المخاطَب. ومنه قول الشاعر :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وجه الاستشهاد فيه : أن الشاعر أعمل (زال) عمل كانَ ؛ وذلك لكونه مسبوقاً بـ (لا) الدُّعَائِيَّة ، والدعاء شبيه بالنفي ، والمعنى : الدعاء لمحبوبته أن يدوم نزول الأمطار على مَوْطِنها .

وقد يكون الدعاء بـ (لَنْ) نحو : لن يزَالَ اللهُ يرعانا ويحفظُنا ، والمعنى : الدعاء بأن يدوم حفظ الله ورعايته إيانا .

ب- قسم يشترط في عمله أن يَسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو فعل واحد ، هو (دام) نحو : أَعْطِ مادُمْتَ مُصيبًا دِرْهَما (أي : أعطِ مُدَّة دَوامِكَ مصيبا دِرهما) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (أي : مُدّة دَوامي حَيًّا) .

س- قال الشاعر: وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج- **الشاهد فيه** : أَبْرحُ . **وجه الاستشهاد** : أنّ الشاعر استعمل (أبرح) من غير أن يُسبق بنفي أو شبه نفي ، وغير مسبوق بالقسم ، وهذا شاذ ؛ لأنه جاء على خلاف شرط حذف حرف النفي مع (زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك) وهو ألاَّ يُحذف حرف النفي معها إلا بعد القسم .

وقيل : إنّ (أبرح) هنا غير منفي لا في اللفظ ، ولا في التقدير ، وعلى هذا الرأي فلا استشهاد في هذا البيت .

مَا يَتَصَرَّفُ وما لا يتصرَّفُ :

س- اذكر أقسام كان وأخواتها باعتبار التَّصَرُّف ، وعدمه .

٦- تنقسم كان وأخواتها بهذا الاعتبار إلى قسمين إجمالاً ، وهما :

١- قِسْمٌ مُتَصَرَّفٌ ، وهو : كان ، وأخواتها ما عدا ليس ، ودام

٢- قسمٌ غيرُ مُتَصَرَّفٍ ، وهو فعلان ، هما : ليس ، ودام .

وتنقسم تفصيلاً إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١- قسم متصرف تصرُّفاً كاملاً بأن يأتي منه الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل والأفعال المتصرفة تصرّفا كاملاً، هي : كَانَ ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وأَضْحَى ، وأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وصَارَ .

٢- قسم متصرف تصرُّفاً ناقصاً بأن يأتي منه الماضي ،والمضارع ،واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال ، هي : زَالَ ، وفَتِئَ ، وبَرِحَ ، وانْفَكَّ . وهذه الأفعال لا يَأتي منها أمر ، ولا مصدر .

٣- قسم لا يتصرف فلم يأت منه إلا الماضي فقط ،وهو فعلان : لَيْسَ ، ودَامَ .

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي،كما في قوله تعالى:﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ وكقولك : زيدٌكائنٌ أَخَاكَ . ففي هذه الأمثلة عَمِل المضارع ، والأمر، واسم الفاعل عَمَلَ الفعل الماضي (كان) فرفعت المبتدأ ، ونصبت الخبر ،كما ترى . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ .

س- قال الشاعر: وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

وقالا لآخَر: بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج- **الشاهد في البيت الأول** : كائنا أخاك .

وجه الاستشهاد : عَمِل اسم الفاعل (كائنا) عمل كان الناقصة فرفع اسمها ، وهو الضمير المستتر (هو) ونصب خبرها ، وهو (أخاك) .

الشاهد في البيت الثاني :كونُك إياه . **وجه الاستشهاد:** مجيء المصدر (كَوْن) من كان الناقصة (وهذا رَدٌّ على مَنْ قال: لا مصدر لها) وعَمِل عملها فرفع اسمها ،ونصب خبرها ،وهو (إياه) وأما اسمها فهو الضمير (الكاف) في كونك . ولهذا الضمير محلان أحدهما الجر بالإضافة ، والآخر الرفع على أنه اسم كان .

حكمُ توسُّطِ خبرِ كانَ ، وأخواتِها وحكم تقدم الخبر على دام

س– ما حكم توسّط خبر كان ، وأخواتها ؟

ج– أخبار هذه الأفعال يجوز توسطها بين الفعل، والاسم ، وذلك بشرط واحد ، هو : **ألاَّ يكون تقديم الخبر ، وتأخيره واجباً** . فمثال تقديم الخبر على الاسم وجوباً : كان في الدار صاحبُها ، فتقديم الخبر هنا واجب ؛ ولذلك لا يجوز تقديم الاسم عليه ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم : كان أخي رفيقي ، فلا يجوز هنا تقديم الخبر

(رفيقي) على الاسم (أخي) ؛ لأن كليهما معرفة ؛ ولعدم ظهور علامة الإعراب فيهما ، فلا يعلم أيهما الخبر . فإن لم يكن تقديم الخبر، وتأخيره واجبا جاز التوسط ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ونحو: كان قائمًا زيدٌ ، وصار ثلجًا الماءُ .

س– اذكر الخلاف في تقديم خبر ليس ، ودام على اسميهما .

ج – نقل صاحب الإرشاد ابن دَرَسْتَوَيْه خلافاً في جواز تقديم خبر **ليس** على اسمها ، والصواب جوازه ، كما في قول الشاعر : **سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ**

فقد قدم الشاعر خبر ليس (سواء) على اسمها (عَالِمٌ) ، وهذا جائزٌ سائغٌ في الشعر وغيره

وأمّا (**دام**) فذكر ابنُ مُعْطٍ أن خبر دام لا يتقدم على اسمها ؛ فلا تقول : لا أصاحبُك ما دام قائما زيدٌ ، **والصواب جوازه** ،كما في قول الشاعر :

لا طِيبَ لِلْعَيْش مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

في هذا البيت قدّم الشاعر خبر دام (مُنغَّصَةً) على اسمها (لَذّاته) .

س– ما حكم سَبْقَ خبرِ (دام) على دام نفسها ؟

ج– أنّ كلَّ النّحاة مَنَعَ سَبْقَ خبرِ (دام) على دام نفسها .اما ابن مالك فيظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها ؛ فتقول : لا أصحبُك ما قائمًا دام زيدٌ ،كما تقول : لا أَصْحَبُكَ ما زيدًا كَلَّمْت

المحاضرة الثانية : حكمُ تقدُّمِ الخبرِ على (ما) النَّافيةِ

١٢- ما حكم تقدم خبر كان وأخواتها على (ما) النَّافية ؟

ج- لا يجوز تقدّم خبر كان وأخواتها على ما النافية سواء كان النفي شرطاً في عمل هذه الأفعال ، أم لا **فأمَّا الأول** ، وهو : ما كان النفي شرطا في عملها ، فنحو : ما زال ، وأخواتها ، فلا يصح قولك: قائمًا ما زال زيدٌ . وأجاز ذلك جمهور البصريين ؛ وذلك لأن (ما) النافية عندهم ليس لها حقّ الصدارة ، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بـ (ما) عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كَيْسَان ، والنَّحَّاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يُشترط فيها النّفي . **وأمَّا الثاني** ، وهو : ما لم يكن النّفي شرطا في عملها ، فنحو : ما كان زيدٌ قائماً ، فلا يصح قولك : قائمًا ما كان زيدٌ ، وأجاز ذلك بعضهم .

س- هل يجوز تقديم الخبر إذا كان النفي بغير (ما) ؟ وهل يجوز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما) ؟

ج- ذكر ابن عقيل أن مفهوم كلام الناظم أنه إذا كان النّفي بغير (ما) جاز التقديم ؛ فتقول : قائمًالم يَزَلْ زيدٌ ؛ وتقول : مُنطلقاً لم يكُنْ عمرٌو ، ومنع ذلك بعضهم .

وذكر أيضًا أن مفهوم كلام الناظم جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما) نحو: ما قائما زالَ زيدٌ ،ونحو: ما قائمًا كان زيدٌ. ومنعه بعضهم .

حكمُ تقدمِ خبرِ ليسَ عليها وتَمَامُ كان وأخواتِها ، ونُقْصَانُها

س- اذكر خلاف النحويين في حكم تقديم خبر (ليس) عليها .

ج- ذهب الكوفيون ، والمبرِّد ، والزَّجاج ، وابن السَّرَّاج ، وأكثر المتأخرين- ومنهم ابن مالك - إلى منع تقديم خبر ليس عليها. وذهب أبوعلي الفارسيُّ، وابن بَرْهان إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، نحو : قائمًا ليس زيدٌ . ونُقل عن سيبويه قولان ، أحدهما : المنع ، والثاني : الجواز . ولم يَرد عن العرب تقدّم خبر ليس عليها - وهذه حجّة المانعين - وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها - وهذه حجة من أجاز تقدم الخبر عليها - كقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فكلمة يوم : ظرف معمول للخبر (مصروفًا) وهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على ليس ، والقاعدة عند العلماء لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل .

س- ما المراد بالفعل التّام ، والفعل النَّاقص ؟ ومتى تكون كان وأخواتها تامّة ؟ ومتى تكون ناقصة ؟

ج- **المراد بالتام** : ما اكتفى بمرفوعه في إتمام المعنى ،ولم يَحْتَجْ إلى منصوب. وتكون كان وأخواتها تامّة إذا جاءت بالمعاني الواردة في س٢٠، ص ٢٣٨ ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ كان هنا تامّة ؛ لأنها بمعنى : وُجِدَ ، وكما في قوله تعالى : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ دام هنا تامة ؛ لأنها بمعنى : بَقِي واسْتمَرَّ ، وكما في قوله تعالى : ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أَمْسَى ، وأصبح هنا تامَّتان ؛ لأنهما بمعنى : الدخول في المساء ، والدخول في الصباح .

والمراد بالناقصة : مالا يكتفي بمرفوعه ويحتاج إلى منصوب لإتمام المعنى .وهذا مراده من قوله : "وذو تمام... إلى قوله : "وما سواه ناقص " .

س- هل كان وأخواتها جميعاً تستعمل تَامّة ، وناقصة ؟ وضح ذلك .

ج- كان و أخواتها تستعمل تامّة ، وناقصة إلا فَتِئَ ، وليس ، و زال التي مضارعها يَزَال فإنها لا تستعمل إلا ناقصة . وهذا مراده من قوله :" والنقص... إلى آخر البيت " .

س- لماذا اشْتُرِط في زَالَ أن يكون مضارعها يَزَالُ ؟

ج- زال نوعان ناقصة، وتامة . **فالناقصة،** هي: التي مضارعها يَزَالُ ، نحو : لا يزالُ المطرُ ينزلُ .
والتامّة ، هي : التي مضارعها يَزُولُ ، نحو : زَالَتِ الشّمسُ ، وتزولُ الشّمسُ ، ومصدرها (الزَّوال) وهي ليست ناسخة ، وإنما هي فعل تامّ لازم .

س- اذكر معاني كان الناقصة ، وأخواتها ؟

ج- هذا جدول يوضح معاني كان الناقصة ، وأخواتها .

الفعل	المعنى	الفعل	المعنى
كَانَ	اتصاف المبتدأبالخبر في الماضي. وقد يكون اتصافه به على الدوام،كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	ليس	النَّفي . قد يكون النفي للحال ، نحو: ليس زيدٌ قائمًا (أي : الآن) وقد يكون لغير الحال ، نحو : ليس زيدٌ قائما غدًا .

ظَلَّ	اتصاف المبتدأ بالخبر نَهَارًا	زال	ملازمة الخبر للمبتدأ
بَاتَ	اتصافه به ليلا	برح	
أَضْحَى	اتصافه به في الضحى	فتئ	
أَصْبَحَ	اتصافه به في الصباح	انفك	
أَمْسَى	اتصافه به في المساء	دام	بَقَاءُ واسْتِمْرارُ اتّصافِ المبتدأ بالخبر
صَارَ	التَّحَوُّل من صفة إلى أخرى		

س٢٠- اذكر معاني كان التّامّة ، وأخواتها .

ج٢٠- هذا جدول يوضح معاني كان التّامّة ، وأخواتها .

الفعل	المعنى	الفعل	المعنى
كَانَ	حَصَلَ ، أو وُجِدَ	بَرِحَ	ذَهَبَ ، أوفَارَقَ
ظَلَّ	دَامَ ، واسْتَمَرَّ	انْفَكَّ	انْحَلَّ ، وانْفَصَلَ
بَاتَ	نَزَلَ في الليل ، أو أدْرَكَه الليل	دَامَ	بَقِيَ ، واسْتَمَرَّ
أضحى	دَخَلَ في الضحى		
أصبح	دخلَ في الصباح		
أمسى	دخلَ في المساء		
صار	رَجَعَ ، أو انْتَقَلَ		

حكمُ تقديمِ معمولِ الخبرِ على اسم كان ، وأخواتها

س- ما حكم تقديم معمول الخبر على اسم كان ، وأخواتها ؟ واذكر مواضع الخلاف في هذه المسألة

ج- لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا ، أو جارّا ومجرورا ، وفي هذه المسألة تفصيل :

١- إذا كان معمول الخبر ظرفاً ، أو جارًّا ومجروراً جاز تقديمه على اسم كان عند البصريين ، والكوفيين، نحو : كان في الدار زيدٌ نائماً ، ونحو : كان عندك زيدٌ مقيما ؛ ذلك لأنه يُتَوَسَّع في الجار والمجرور ، والظرف ما لا يُتوسع في غيرهما ؛ وذلك لكثرة ما يُحتاج إليهما في الكلام .

٢- إذا تقدّم الخبر ، والمعمول معاً على الاسم ، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة ، ولم يمنعها البصريون ، نحو : كان آكلاً طعامَك زيدٌ . في هذا المثال تقدّم الخبر ، والمعمول (آكلا طعامَك) على اسم كان (زيد) وقُدِّم الخبر (آكلا) على المعمول (طعامَك) ولذا جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ كان معمول خبرها .

٣- إذا تقدّم الخبر ، والمعمول معاً على الاسم ،وقُدِّم المعمول على الخبر امتنعت عند سيبويه ، وجازت عند بعض البصريين ، نحو : كان طعامَك آكلا زيدٌ .

٤- إذا تقدّم معمول الخبر وحده على الاسم ، وكان الخبر مؤخراً عن الاسم امتنعت عند البصريين، وجازت عند الكوفيين ، نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلا .

والفصيح عدم جواز تقديم معمول الخبر على اسم كان ، وأخواتها إذا لم يكن ظرفا ، ولا جارًّا ومجروراً ؛ وذلك بناء على المأثور من فصيح كلام العرب ، وهو ما ذهب إليه البصريون في المسألتين الثانية والرابعة ، وما ذهب إليه سيبويه في المسألة الثالثة .

حكمُ ما وردَ عن العربِ ما ظاهرُه تقديمُ معمولِ الخبرِ على اسمِ كان ، وأخواتها

س- ما حكم ما ورد عن العرب ما ظاهره تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها ؟

ج- إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره تقديم معمول الخبر على اسم كان ، وأخواتها فإنّه يُؤَوَّلُ على أنّ في كان ، أو إحدى أخواتها ضميرًا مستترًا هو ضمير الشَّأن ، نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلاً . فالمعمول (طعام) ظاهره أنه وقع بعد كان ، وتخريج ذلك أنّ في كان ضميرًا مستترًا هو اسمها ، ويُسَمَّى ضمير الشَّأن .

س- قال الشاعر: قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وقال الآخَر: فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج- **الشاهد في البيت الأول** : بما كان إياهم عطيَّة عوَّدا .

وجه الاستشهاد : يُوهم ظاهره أنّ الشاعر قد قدّم معمول خبر كان ، وهو (إياهم) على اسمها ، وهو (عطيّة) مع تأخير الخبر ، وهو جملة (عوّدا) عن الاسم فَلَزِمَ بذلك وقوع معمول الخبر بعد كان ، وهو جائز عند الكوفيين . وتخريج ذلك عند البصريين: أنّ اسم كان ضمير مستتر فيها ، وهو ضمير الشأن فيكون عطية : مبتدأ ، خبره جملة (عوّدا) وإياهم : مفعول به لعوّدا ، وجملة المبتدأ وخبره : في محل نصب خبر كان ، وبذلك لم يتقدم معمول الخبر على الاسم . ويجوز أن يكون اسم كان ضميرًا مستترًا يعود على (ما) الموصولة ،

و يجوز أن تكون (كان) زائدة لا عمل لها .

الشاهد في البيت الثاني : وليس كلَّ النَوى تُلقي المساكين .

وجه الاستشهاد : يُوهمُ ظاهره أن الشاعر قدَّم معمول خبر ليس (كلَّ النَّوى) و جملة الخبر (تُلقي) على اسمها (المساكين) فلزم بذلك وقوع معمول الخبر

بعد ليس ، وهو جائز عند الكوفيين . وتخريج ذلك عند البصريين: أن اسم ليس ضمير مستتر ، هو ضمير الشأن ، والمساكين : فاعل تلقي ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل نصب خبر كان – هذا على رواية نصب (كلَّ) – . وللبيت رواية أخرى برفع (كلُّ) وعلى هذا فلا شاهد في البيت ؛لأنّ (كلّ) اسم ليس .

المحاضرة الثالثة : كانَ الزَّائِدَةُ

س– اذكر أنواع كَانَ .

ج– كان ثلاثة أنواع ، هي :

١– ناقصة ٢– تامّة ٣– زائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت .

س– بم تختص كان دون أخواتها ؟

ج– تختص كان دون أخواتها بأمرين : ١– جواز زيادتها ٢– جواز حذفها .

س– اذكر شروط زيادة كان ، مع التمثيل .

ج– اشترط النحاة للحكم على زيادة كان شرطين :

١– أن تكون بصيغة الماضي .

٢– أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين ، كالمبتدأ وخبره ، نحو: زيدٌ كان قائمٌ ، وكالفعل ومرفوعه ، نحو :لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ ، وكالصِّلة والموصول، نحو : جاء الذي كان أكرمْتُه ، وكالصفة والموصوف ، نحو : مَرَرْتُ برجلٍ كان قائمٍ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " وقد تزاد كان في حشو" .

(الحشو : التوسط بين شيئين متلازمين) .

س– هل تعمل كان الزائدة ؟

ج– كان الزائدة غير عاملة ، ويمكن حذفها والاستغناء عنها ، ولا ينقص معنى الكلام بحذفها .

س– أقياسيَّة زيادة كان أم سماعيَّة ؟

ج– زيادتها سماعيَّة إلا بين ما التعجبية وفعل التعجب فزيادتها قياسية ، نحو : ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما ! ونحو : ما كان أَحْسَنَ صَنِيعَكَ !

س– قال الشاعر : فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وقال الشاعر : أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

وقال الشاعر : سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وقولهم : وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الْخُرْشُبِ الأَنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ مَنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

عيّن الشاهد فيما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج- **الشاهد في البيت الأول** : وجيران لنا كانوا كرام .

وجه الاستشهاد : وردت كان زائدة سماعًا بين الموصوف (جيران) والصفة (كرام) .

الشاهد في البيت الثاني : أنت تكون ماجدٌ .

وجه الاستشهاد: وردت كان زائدة سماعًا بين المبتدأ (أنت) وخبره (ماجدٌ). وقد وردت (كان) في هذا البيت بصيغة المضارع ، وهذا شاذّ ؛ لأن الشرط أن تكون كان الزائدة بصيغة الماضي .

الشاهد في البيت الثالث : على كان المسوَّمَةِ .

وجه الاستشهاد : وردت كان زائدة شذوذًا بين حرف الجر (على) ومجروره (المسوَّمَةِ) .

الشاهد في القول :لم يُوجد كان أفضلُ منهم .

وجه الاستشهاد : وردت كان زائدة سَمَاعًا بين الفعل (يوجد) ومرفوعه (أفضل) .

حذفُ كانَ ، واسمِها وإبقاءُ الخبرِ

س- اذكر مواضع حذف كان مع اسمها .

ج- تحذف كان مع اسمها ، ويبقى خبرها كثيرًا بعد إنْ ، ولَوْ الشَّرطيتين ، نحو : المرءُ مُحاسَبٌ على عمله إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرٌ ، والتقدير :

إنْ كان العملُ خيرًا فخير ، وإن كان العملُ شرًّا فشر ،وكما في قول الشاعر :

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيلاَ

والتقدير : إنْ كان الْمَقُولُ صِدْقًا ، وإنْ كان المقولُ كَذِبًا .

ومثال حذفهما بعد لو ، قوله ﷺ : " الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد " .

والتقدير : ولو **كان مُلْتَمَسُكَ** خاتمًا من حديد ، ونحو قولك : ائْتِنِي بِدابَّةٍ ولوحِمَارًا ، والتقدير : ولو **كان المأتِيُّ** به حمارًا . وشَذَّ حَذفهما بعد لَدُنْ ، كقولهم : مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلائِها ، والتقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانت النَّاقَةُ شَوْلاً . في هذا المثل حُذفت كان مع اسمها بعد لَدُنْ ، وبقي خبرها (شوْلاً) وهذا شاذّ ؛ لأنّ حذفهما يكثر بعد (إنْ ، ولو) .

حذفُ كانَ وحدَها

س- ما الموضع الذي تحذف فيه كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها ؟

ج- تحذف كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها بعد أنْ المصدريّة ، ويُعَوَّضُ عنها بـ (ما) الزائدة ، نحو : أمَّا أنت برًّا فاقتربْ ، والأصل : أنْ كنتَ برًّا فاقتربْ ، فحُذفت كان ، وأصبح اسمها الضمير المتصل

(التاء) منفصلاً (أنت) فصارت الجملة : أن أنت برًّا ، ثم أُتِي بـ (ما) عوضا عن (كان) فصارت : أنْ ما أنت برًّا ، ثم أدغمت نون (أنْ) في الميم ، فصار : أمَّا أنت برًّا .

س– قال الشاعر: أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٣٤– **الشاهد قوله** : أمَّا أنت ذا نفرٍ.

وجه الاستشهاد : حذف الشاعر (كان) وعوَّض عنها بـ (ما) الزائدة ، وأدغمها في نون (أنْ) المصدرية ، وأبقى اسم كان (أنت) وخبرها (ذا نفر).

س٣٥– هل يجوز الجمع بين كان المحذوفة ، و(ما) التي هو عِوَضٌ عنها ؟

ج٣٥– لا يجوز الجمع بين كان ، و (ما) لكون (ما) عِوَضاً عنها ، ولا يجوز في الغالب الجمع بين العِوَض ، والمعوَّض . وأجاز ذلك المبرِّد ؛ فيقول : أَمَّا كنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ .

س٣٦– ما شرط حذف كان وحدها وتعويض (ما) عنها مع بقاء اسمها وخبرها ؟

ج٣٦– يشترط لحذف كان وحدها وتعويض (ما) عنها مع بقاء اسمها وخبرها: **أن يكون اسمها ضمير مخاطب** ، ولم يُسمع من كلام العرب حذف كان وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، هذا هو المسموع من كلام العرب ، ولم يُسمع حذفها مع ضمير المتكلم ، نحو : أمَّا أنا منطلقا انطلقتُ ، والأصل : أنْ كنتُ منطلقا ، ولم يسمع حذفها مع الظاهر ، نحو : أما زيدٌ ذاهبًا انطلقت ، والأصل : أنْ كانَ زيدٌ ذاهبًا .

والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، وقد مَثّل سيبويه لحذف كان مع كون اسمها ظاهرًا في كتابه بالمثال الآتي : أمَّا زيدٌ ذاهبًا .

حذفُ نونِ يكونُ المجزومةِ

س– ما حكم حذف نون لم يكن ؟ وما التغييرات الصرفية الناتجة عن هذا الجزم ؟ ولماذا حذفوا نون لم يكن ؟

ج– حَذْف نون يكون المجزومة جائز لا واجب ، فيجوز:لم يَكُنْ ، ويجوز:

لم يَكُ . وأما التغييرات الصرفية ، فإن أصل الفعل قبل الجزم ، هو (يكونُ) فَحَذَفَ الجازمُ الضمة التي على النون ، فصار اللفظ (لم يكونْ) فالتقى ساكنان ، الواو والنون ، فحُذِفت الواو للتخلّص من التقاء الساكنين ، فصار اللفظ (لم يكُنْ) .

والقياس يقتضي أنْ لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا نون (لم يكنْ) تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، فقالوا : لم يَكُ .

س– ما المواضع التي لا تحذف فيها نون لم يكن ؟ وإلام ذهب العلماء في هذه المسألة ؟

ج– لا تحذف نون لم يكن في الموضعين الآتيين :

١– **لا تحذف عند ملاقاة ساكن** ؛ فلا تَقُلْ : لم يكُ الرجلُ قائمًا ، والأصل : لم يكُنِ الرجلُ قائماً . وهذا هو مذهب سيبويه . وأجاز الحذف في هذه المسألة يونس بن حَبِيب ، وقد قُرئ شُذوذًا : " لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا " .

وقد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حَبِيب،منها قول الشاعر :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

٢– **لا تحذف باتّفاق عند ملاقاة مُتحرك ، إذا كان المتحرّك ضميرًا متصلاً**، كما في قوله ﷺ لعُمر رضي الله عنه في ابن صَيَّاد: " إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه ، وَإلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ " ، ولا يجوز : إن يَكُهُ ، وإلاَّ يَكُهُ .

أمَّا إذا كان المتحرّك ضميرًا منفصلاً ، أو اسماً ظاهرًا فيجوز الحذف ،والإثبات ، نحو: شخص قادمٌ وأظنُّه صديقي فإن يكنْ إيَّاه سَعِدْتُ،وإن لم يكنْ إياه أسِفْتُ، ونحو: لم يكنْ زَيْدٌ قائماً ، ويجوز الحذف ؛ فتقول : إنْ يكُ إياه ، وإن لم يكُ إياه ، ولم يكُ زيدٌ قائمًا .

س– هل حذف نون لم يكن خاصٌّ بكان الناقصة ؟

ج– لا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة ، والتَّامّة ، وقد قُرِئ قوله تعالى : ﴿ **وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا** ﴾ برفع (حَسَنةٌ) على اعتبار كان تامّة ، وكما في قولك : اعْتَدَلَ الْجَوُّ فلم يكُ بَرْدٌ ولا حَرٌّ . في هذا المثال وردت كان تامّة ، وقد حُذفت نونها جوازًا ، ويجوز إثباتها ؛ لأن ما بعدها متحرك .

المحاضرة الرابعة : الأحرفُ النَّاسِخَةُ : مَا ، ولاَ ، ولاَتَ ، وإنْ الْمُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ شروط إعمال (ما)

س– في أي لُغَة تعمل (ما) عمل ليس ؟ وفي أي لغة لا تعمل ؟

ج– تعمل ما عمل ليس في لغة الحجازيين ؛ وذلك لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيقولون : ما زيدٌ قائما . وقد وردت في القرآن على هذه اللغة ، قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ وقال تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ فاسم الإشارة هذا ، والضمير هنَّ : في محل رفع اسم ما الحجازية ، وبشرًا ، وأمهاتِهم : خبران لها منصوبان .

ولا تعمل عند بني تَمِيم ، وتُسَمَّى (ما) التَّمِيمِيَّة ؛ يقولون : ما زيدٌ قائمٌ ، على أنّ (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع ، وقائم : خبر مرفوع ؛ ذلك لأنها حرف غيرُ مُخْتص لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، ولدخوله على الفعل ، نحو : ما يقومُ زيدٌ ، والحرف الذي لا يختصُّ حقُّه ألاَّ يعملَ .

س– قال الشاعر : أبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج– **الشاهد** : وما هم أولادها . **وجه الاستشهاد** : أعملَ الشاعر (ما) النافية عمل ليس فرفع بها الاسم (هم) محلاً ، ونصب خبرها (أولادَها) لفظًا ، وذلك على لغة أهل الحجاز

س٣– لا تعمل (ما) عمل ليس عند أهل الحجاز إلا بشروط ، اذكرها تفصيلاً .

ج٣– **شروط إعمالها** ، كما يلي :

١– ألاَّ يُزَاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطلَ عملُها ، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه

٢– ألاَّ يَنْتَقِضَ النَّفي بـ (إلاَّ) فإن انتقض بإلاَّ بطل عملها ، نحو : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ .

٣– ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها ، والخبر ليس ظرفًا ، ولا جارًا ومجرورًا . فإن تقدّم وجب رفعه ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوز : ما قائمًا زيدٌ ؛ لأن الخبر تقدّم وهو ليس بظرفٍ ، ولا جارٍ ومجرور .

ويجوز قولك : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو ؛ لأن الخبر شبه جملة .

٤– ألاَّ يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، والمعمول ليس ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا . فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . فلا يجوز نصب الخبر (آكل) لأنّ معموله (طعام) تقدّم على الاسم وهو ليس ظرفًا ، ولا جارًّا ومجرورًا . ومَنْ يُجيز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيز كذلك بقاء العمل مع تقديم المعمول ، وقيل: لا يلزم ذلك ، لِمَا في الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا الفصلُ غير موجود مع تقدّم الخبر نفسه .

فإن كان المعمول ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها ، نحو : ما عندك زيدٌ مقيمًا ، ونحو : ما بي أنت مَعْنِيًّا ؛ لأن الظروف ، والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها .

٥– ألاَّ تَتَكَرَّر (ما) فإن تَكَرَّرَتْ بطل عملها ، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ ،فالأولى: نافية ، والثانية : نَفَتْ نفي الأولى فصار إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات .

ولا يجوز نصب الخبر (قائم) وأجازه بعضهم .

٦– ألاَّ يُبْدَل من خبرها بدلٌ موجبٌ . فإنْ أُبدل بطل عملها ، نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ لايُعْبَأُ به . فالجار والمجرور (بشيء) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) وشيء الثانية: بدل من الأولى ،وهو موجب ؛ولذلك لا يجوز أن يكون (بشيء) في محل نصب خبر ما ،وأجازه قوم ،وهؤلاء لم يشترطوا هذا الشرط . وكلام سيبويه في هذه المسالة محتمل للقولين المذكورين ، القول باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها بدل موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك

س– قال سيبويه في الكتاب : " استوت اللغتان " في أيِّ مسألة قال هذا ؟ وما مراده باللغتين ؟ مُوضَّحًا خلاف شُرَّاح كتابه في قوله هذا .

ج– قال سيبويه هذا القول في مسألة اشتراط ألاَّ يبدل من خبر (ما) بدل موجب – وذلك في الشرط السادس من شروط إعمالها – ومراده باللغتين : لغة الحجاز ، ولغة تميم . واختلف شُرَّاح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : " استوت اللغتان " ، قال سيبويه ذلك بعد ذكر هذا المثال :

ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به ، وفيما يلي بيان خلافهم :

١– **قال قوم** : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل إلاَّ، وهو (بشيء) والمراد : أنّ (ما) لا تعمل فيه ، فاستوت اللغتان في أنه في محل رفع ، وهؤلاء هم الذين اشترطوا في إعمال (ما) ألاّ يُبدل من خبرها بدل موجب .

٢– **وقال قوم** : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو (شيء) والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جُعلت (ما) حجازية (عاملة) أو تميمية (غير عاملة) وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) ألاَّ يُبدل من خبرها بدل موجب .

ويُرَجِّح ابن عقيل القول الثاني في كونه هو المراد من قول سيبويه : " استوت اللغتان " .

حكمُ الاسمِ المعطوفِ على خبرِ (ما)

س– ما الحكم الإعرابي للاسم المعطوف على خبر (ما) ؟

ج– إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف ، فله حالتان :

١– **أَنْ يكون حرف العطف مما يقتضي أَنْ يكون المعطوف موجباً** ، أي مثبتاً ، نحو : لَكِنْ ، وبَلْ . فإذا قلتَ : ما زيد قائما لكنْ قاعدٌ ، فإنك نفيت القيام عن زيد ، وأثبتَّ له القعود . وهذا هو معنى أن يكون المعطوف موجباً.

ومثله قولك : ما زيد حاضراً بل محمدٌ ، فالمعطوف (مُحَمَّد) ثبت له الحضور.

٢– **أن يكون حرف العطف غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب** ، كالواو، والفاء ، ونحوهما فإنها لاتقتضي أن يكون المعطوف موجبا. فإذا وقع المعطوف بعد (لكن ، وبل) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، نحو : ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ ، أو : بل قاعدٌ ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعدٌ .

ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب . وإذا وقع المعطوف بعد حرف عطف لايقتضي أن يكون المعطوف موجباً جاز النّصب والرفع ، والمختار النّصب، نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . ويجوز الرفع ؛ فتقول : ولا قاعدٌ على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا هو قاعدٌ .

المحاضرة الخامسة : زيادةُ حرفِ الجرِّ (الباء) في خبر ليس ، وما ، ولا ، ولم أكُنْ

س– ما حكم زيادة حرف الجر (الباء) بعد (ليس ، وما).؟

ج– أن حرف الجر (الباء) يزاد كثيرًا بعد (ليس ، وما) كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ وقد تزاد (الباء) قليلاً في خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس ، وفي خبر مضارع كان المنفية بـ (لم) وهذا هو معنى قوله :

" وبعد لا ونفي كان قد يُجَرّ " .

مثال زيادة (الباء) في خبر (لا) قول الشاعر :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

في هذا البيت أدخل الشاعر (الباء) الزائدة على خبر لا النافية (بمغنٍ) .

ومثال زيادة (الباء) في خبر مضارع كان المنفي بـ (لم) قول الشاعر :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

في هذا البيت أدخل الشاعر (الباء الزائدة على خبر لم أكن (بأعجلهم) .

س– هل زيادة حرف الجر (الباء) خاصّة بـ (ما) الحجازية ؟

ج– لا تختص زيادة (الباء) بما الحجازية، خلافا لمن قال ذلك، بل تُزاد بعد الحجازية وبعد التميميّة. وقد نَقَلَ سيبويه ، والفَرَّاء زيادة (الباء) بعد (ما) عن بني تميم ، كما في قول الفرزدق وهو تميمي :

لَعَمْرُك مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

و قد اضطرب رأيُ الفارِسيُّ ، فَمَرَّة قال : لا تُزاد الباء إلا بعد الحجازية ، ومّرة قال : تُزاد في الخبر المنفي مطلقاً .

شروطُ إعمالِ (لاَ ، و لاَتَ ، و إنْ)

س– في أيَّ لُغة تعمل (لا) عمل ليس ؟ وما شروط إعمالها ؟

ج– تعمل (لا) عمل ليس في لغة أهل الحجاز ؛ يقولون: لا معروفٌ ضائعًا. وهي غير عاملة (مُهملة) في لغة بني تميم . **وأمَّا شروط إعمالها** ، فهي :

١– **أن يكون الاسم والخبر نكرتين** ، نحو : لا رجلٌ أَفْضَلَ منك .

زعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، واستشهد بقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَعَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

فقد أَعْمل الشاعر (لا) عمل ليس فنصب الخبر (باغيا) مع أن اسمها معرفة ، وهو (أنا) وهذا شاذّ . وتأوَّل النحاة هذا البيت بتأويلات كثيرة ، منها : أنهم جعلوا (أنا) نائب فاعل لفعل محذوف، وباغياً : حال ، أو مفعول ثان ، والتقدير : لا أرى باغياً ، وقيل : إنّ القياس عليه سائغ .

٢- **أَلاَّ يتقدّم خبرها على اسمها** ؛ فلا تَقُلْ : لا قائمًا رجلٌ .

٣- **أَلاَّ يَنْتَقِضَ النَّفيُ بـ (إلاّ**) فلا يصحُّ نصب الخبر في قولك : لا رجلٌ إلاَّ أفضلَ من زيدٍ ، بل يجبُ رفعه .

٤- **أَلاَّ تكون لنفي الجنس نصًّا** . فإن كانت لنفي الجنس نصًّا عَمِلتْ عَمَلَ إنَّ، نحو : لارجلَ في الدار .

٥- **أَلاّ يتقدم معمول الخبر على اسمها** . فإنْ تقدَّم أُهْمِلَتْ ، نحو : لا عندك رجلٌ مقيمٌ ولا امرأةٌ . فعندك : معمول للخبر (مقيم) وقد تقدم المعمول على اسم لا (رجل) ولذلك لم تعمل (لا) عمل ليس ، ووجب تكرارها .

وفي إهمال إعمال (لا) إذا كان معمول الخبر شبه جملة ، وتقدَّمَ على الاسم

-كما في المثال السابق - خلاف ، فأجاز بعضهم إعمالها إذا كان المتقدّم شبه جملة ؛ يقولون : لا عندك رجلٌ مقيمًا .

س- قال الشاعر : تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرضِ باقِيًا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقال الآخر :صَرْتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج- **الشاهد في البيت الأول** : لاشيءٌ باقياً ، ولا وَزَرٌ واقِيًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فرفع الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان

الشاهد في البيت الثاني : لا صاحبٌ غيرَ خَاذِلٍ .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فرفع الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان .

س- اذكر خلاف العلماء في إعمال (إنْ) عمل ليس ، وهل يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ؟

ج- **مذهب أكثر البصريين ، والفَرَّاء** : أنّ (إنْ) لا تعملُ شيئاً .

ومذهب الكوفيين – خلا الفرَّاء – : أنها تعمل عمل ليس ، وقال بذلك من البصريين أبو العباس المبرِّد، وأبوبكر ابن السَّرَّاج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفَتْح ابن جِنِّي ، واختاره المصنِّف ، وزعم أنّ سيبويه أشار إلى ذلك . وذكر ابن جِني في – الْمُحتَسَبِ – أنّ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ ﷺ قرأ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ بتخفيف إنَّ (إنِ الذين) وبنصب (عبادًا) ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة ، والمعرفة ؛ فتقول : إنْ رجلٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ القائمَ .

س– قال الشاعر : إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْه فَيُخْذَلاَ

وقال الآخر :إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضعَفِ الْمَجَانِينِ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج – **الشاهد في البيت الأول** : إن المرءُ ميتًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (إنْ) عمل ليس فنصب الخبر (ميتًا) ورفع الاسم المعرفة (المرء) وهذا يدل على إعمالها ، وأنها لا تختصّ بالنكرات .

الشاهد في البيت الثاني : إنْ هو مستوليًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (إنْ) عمل ليس فنصب الخبر (مستولياً) ورفع الاسم الضمير (هو) وهذا يدل على إعمالها ، وأنها لا تختص بالنكرات . وهذان الشاهدان ردّ على الفرّاء ، وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ (إنْ) لا تعمل شيئًا .

س – ما أصل (لات) ؟

ج – أصلها : لا النافية زِيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً .

س – اذكر الخلاف في إعمال لات عمل ليس .

ج – **مذهب الجمهور** : أنها تعمل عمل ليس ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ . **ومذهب الأخفش** : أنها لا تعمل شيئًا، فإن وُجِد الاسم بعدها منصوبًا – كما في الآية السابقة – فنَاصبه فِعل مُضمر ، والتقدير : " لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ " وإن وُجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : " لاتَ حينُ مناصٍ كائِنٌ لهم " .

س– ما شروط إعمالها ؟ وبم تختص عن غيرها ؟

ج– يُشترط لعملها الشروط الخاصَّة بعمل (ما) ما عدا الشرط الأول ، وهو : أَلاَّ يقع بعدها إن الزائدة ؛ لأنَّ (إنْ) الزائدة لا تقع بعد (لات) ، **وتختص زيادة على ذلك بما يلي :**

١– **أن يكون اسمها وخبرها دالَّين على الزمان** ، نحو كلمة (حِين) قال تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ . وقيل لا تعمل إلا في لفظ (الحين) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : " وما لِلاَت في سوى حين عَمَل" وقد وافق بذلك سيبويه فيما ذَكره من أنّ (لات) لا تعمل إلا في الحين . **واختُلف في المراد بذلك** ، فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفه ،كالساعة ، والوقت ، والزمان ، وغيرها . وقال آخرون ، منهم الفراء : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين ، وفيما رادفه من أسماء الزّمان .

٢– **ألاَّ يُذكر اسمها وخبرها مَعًا** ، فيحذف أحدهما ، والكثير حذف اسمها وبقاء خبرها ،كما في الآية السابقة ، والتقدير : لات الحينُ حينَ مناصٍ .

وقد قُرِئ شُذوذاً قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ برفع (حين) على أنه اسم لات ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناصٍ كائنًا لهم . وهذا هو المراد بقول الناظم : " وحَذْفُ ذِي الرَّفع فشا والعكس قلّ " (أي : يكثرُ جداً حذف الاسم ، ويقلُّ جداً حذف الخبر) .

س– قال الشاعر : نَدِم الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج– **الشاهد فيه** : ولات ساعةَ مندم .

وجه الاستشهاد: أعمل الشاعر (لات) عمل ليس فحذف الاسم ونصب الخبر (ساعة) مع أنَّ الخبر ليس لفظ الحين وإنما هو بمعناه . وهذا هو مذهب الفرّاء في أنّ (لات) لا يختصُّ عملها بلفظ الحين .

المحاضرة السادسة : أفعالُ الْمُقَارَبَةِ - كَادَ ، وأخواتُها - عملها ، ونوع خبرها

س – هل ثَمَّة خلاف في فعلية كاد ، وأخواتها ؟

ج – لا خلاف في فعلية كاد، وأخواتها إلا عسى ، ففيها ثلاثة أقوال للنحاة :

١– **أنها فعل** ، بدليل اتصال تاء الفاعل بها ، نحو : عسيتُ ، وكذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها ، نحو : عَسَتْ فاطمةُ أن تنجح .

وهذا قول البصريين ، ورجَّحه المتأخِّرون .

٢– **أنها حرف تَرَجٍّ** سواء اتّصل بها ضمير رفع ، أو نصب ، أم لم يتصل بها أحدهما . وهذا قول جمهور الكوفيين ، ومنهم ثعلب ، وتبعهم على ذلك ابن السَّرَّاج .

٣– **أنها حرف تَرَجٍّ إذا اتصل بها ضمير نصب** ، كما في قول الشاعر :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فإذا لم يتصل بها ضمير نصب فهي فعل . وهذا قول سيبويه .

س – اذكر أقسام كاد ، وأخواتها باعتبار معناها .

ج – تنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١– **أفعال المقاربة** ، وهي : كَادَ ، و كَرَبَ ، وأَوْشَكَ ، نحو : كادَ الطفلُ يَسْقُطُ ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على قرب حدوث الخبر .

٢– **أفعال الرَّجاء** ، وهي : عَسَى ، وحَرَى ، واخْلَوْلَقَ ، نحو : عسى الطالبُ أن ينجحَ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على رجاءِ حصول الخبر ، وتوقُّعِه .

٣– **أفعال الإنشاء** (الشُّرُوع) وهي : جَعَلَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، نحو : جَعَلَ المدرسُ يشرحُ الدرس ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على الابتداء في حدوث الخبر .

وتَسْمِيَتُها جميعاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

س – ما عمل هذه الأفعال ؟ وما نوع خبرها ؟

ج – هذه الأفعال تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها، ولكنّ خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعًا ، نحو : كادَ زيدٌ يقومُ ، وعسى زيدٌ أن يقومَ . فيقوم : فعل مضارع في محل نصب خبر كاد، وأن يقومَ : في محل نصب خبر عسى .

س – قال الشاعر : أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دَائِمًا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وقال الآخر : فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

عيِّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج٤- **الشاهد في البيت الأول** : عسيت صائماً .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (عسى) عمل كان فرفع الاسم ، ونصب الخبر ، وجاء بخبرها (صائماً) اسمًا مفردًا ، وهذا نادرٌ ؛ لأنّ الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعًا .

ويجوز أن يكون (صائماً) خبرًا لكان محذوفة مع اسمها ، وتكون بذلك عسى تامّة تكتفي بمرفوعها .

الشاهد في البيت الثاني : وما كدت آئبا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (كاد) عمل كان فرفع الاسم ، ونصب الخبر ، وجاء بخبرها (آئباً) اسماً مفردًا ، وهذا نادرٌ ؛ لأن الأصل أن يكون خبر كاد فعلا مضارعًا . وزعم بعض النحاة أن الرواية الصحيحة لهذا البيت ، هي : وما كنتُ آئبًا .

اقترانُ خبرِ عسى ، وكاد بـ (أنْ) المصدريّة

س – ما حكم اقتران خبر عسى ، وكاد بأنْ المصدرية ؟ وما مذاهب العلماء في ذلك ؟

ج – يقترن خبر عسى بأنْ كثيرًا ، وتجريده مِنْها قليلٌ ، كما في قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقول الآخر: عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يومٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

فقد أورد الشَّاعران خبر عسى (يكون) و (يأتي) مجردًا من أَنْ ، وهذا لا يقع إلا في الشعر على مذهب جمهور البصريين ، ولم يَرِدْ خبر عسى في القرآن إلا مقترنًا بأنْ، قال تعالى:﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾،وقال تعالى:﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ ﴾ .

وأما كاد فذكر الناظم أنها عكس (عسى) فالكثير في خبرها أن يتجرد من أنْ ، ويقلُّ اقترانه بها ، فمن اقترانها بالخبر قوله ﷺ : "ما كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ " وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأَنْدَلُسِيُّون من أنَّ اقتران خبرها بأنْ مخصوص بالشعر ، كما في قول الشاعر :

كَادَتِ النَّفسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ

ولم يَرِدْ خبر كاد في القرآن إلا مجردًا من أَنْ ، قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ .

مَعْنَى حَرَى وحكم اقتران خبر حَرَى ، واخلولق ، وأوشك بأَنْ

س – ما حكم اقتران خبر حَرَى ، واخلولق، وأوشك بأنْ ؟

ج – أنّ حَرَى مثل عسى في الدلالة على الرَّجاء . وأما حكم اقتران خبر **حرى** بأَنْ فواجب ،نحو:حَرَى زيدٌ أن يقومَ ،ولم يُجَرَّدْ خبرها من أَنْ ،لا في الشِّعر ،ولا في غيره . وكذلك **اخلولقَ** يجب اقتران خبرها بأن ،نحو: اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أن تُمْطِرَ ،وأمَّا **أوشك** فالكثير اقتران خبرها بأنْ ،كما في قول الشاعر :

وَلَوْ سُئِل النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

ويَقِلُّ حذف خبرها مِن أنْ ، كما في قول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

في هذا البيت أتَى الشاعر بخبر يوشك (يوافقُها) مُجَرَّدًا من أنْ ، وهذا قليل .

حكمُ اقترانِ خبرِ كَرَبَ ، وأفعالِ الشُّروعِ بأنْ

س – ما حكم اقتران خبر كَرَبَ ، وأفعال الشُّروع بأَنْ ؟

ج – ذكر الناظم أنّ كَرَبَ مثل كاد – على الأَصَحّ – يَقِلُّ اقتران خبرها بأَنْ ، ويكثر تجريده منها . فمثال التجريد قول الشاعر :**كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِندٌ غَضُوبُ**

فقد أتى الشاعر بخبر كَرَبَ (يذوب) مجردًا من أَنْ ، وهذا هو الكثير ، ولم يذكر سيبويه في خبر (كرب) إلا تجرّده مِن أَنْ .

ومثال اقتران خبر كَرَبَ بأنْ قول الشاعر :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرِبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

فقد أتى الشاعر بخبر كرب (أنْ تقطعا) مقترناً بأنْ ، وهذا قليل . وهذا البيت رَدٌّ على سيبويه ؛ لأنه لم يَحْكِ في خبر كرب إلا التَّجَرُّد .

وأمَّا أفعال الشروع فلا يجوز اقتران خبرها بأَنْ ، نحو : أنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يدعو ، وجَعَلَ يتكلَّمُ ، وأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يأكلُ . فالخبر في كل هذه الأمثلة لا يقترن بأنْ ؛ لأنّ المقصود به الحال ، وأنْ للاستقبال ففي الجَمْعِ بينهما مُنافاة ، وتناقُض .

س – ما المشهور في كَرَب فتح الرَّاء ، أو كسرها ؟

ج – المشهور في كَرَب فتح الرّاء ، ونُقِل كَسْرُها أيضًا (كَرِبَ) .

المحاضرة السابعة : تَصَرُّف كادَ ، وأخواتِها

س – ما الذي يتصرف من كاد ، وأخواتها ؟ واذكر أقوال العلماء في هذه المسألة .

ج – هذه الأفعال لا تتصرف إلا كاد ، وأوشك – وهذا هو مفهوم كلام الناظم – وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صاحب الإنْصَاف (الأَنْبَاري) استعمال المضارع ، واسم الفاعل من (عسى) قال: عَسَى، يَعْسِي فهو عَاسٍ . وحكى الجوهري مُضارع (طَفِقَ) وحكى الكسائي مضارع (جَعَلَ) . أمَّا كاد ، وأوشك فقد اسْتُعْمِلَ منهما المضارع ، قال تعالى: ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ ،

وكما في قول الشاعر : **يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا**

وزعم الأصمعي أنه لم يُستعمل يوشك إلا بلفظ المضارع ولم يُستعمل بلفظ الماضي ، وزعمه ليس بِسَدِيد ، بل قد حكى الخليلُ استعمال الماضي ، وقد ورد ذلك في الشعر ، كقول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

والكثير استعمال (أوشك) بلفظ المضارع وقلّ استعمال الماضي، وقد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من أوشك ، كقول الشاعر : **فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا**

وقد ورد استعمال اسم الفاعل من كاد ، كما في قول الشاعر :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

استعمالُ عسى ، واخلولقَ ، وأوشكَ ناقصةً ، وتامَّةً

س – ما الذي يختصُّ من هذه الأفعال باستعماله ناقصًا ، وتامًّا ؟ وكيف نُمَيِّزُ الفعل النّاقص من التّام ؟

ج – اخْتُصَّتْ عسى ، واخلولق ، وأوشك بأنها تُستعمل ناقصة ، وتامَّة دون أخواتها التي لا تستعمل إلا ناقصة .

والأفعال الناقصة : هي التي تحتاج إلى اسم وخبر لإتمام المعنى ، نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، واخلولقَ عمرٌو أن يأتي ، وأوشك عليٌّ أن يسافرَ .

وأما التَّامّة : فهي التي يَلِيَها (أنْ والفعل) مباشرة فيكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لها فتكتفي به في إتمام المعنى ، ولا تحتاج إلى خبر ، نحو : عسى أن يقوم ، واخلولقَ أن يأتِي ، وأوشك أن يسافر .

فكلٌّ مِنْ (أن يقومَ ، وأن يأتيَ ، وأن يُسافر) في محل رفع فاعل .

س – وضِّح خلاف العلماء في نحو : عسى أَنْ يقومَ زيدٌ .

ج – سَبَقَ أنْ ذَكَرْنَا أنَّ عسى ، وأوشك ،واخلولق تكون تامّة إذا وقع بعدها مباشرة المصدر المؤول (أَنْ والفعل) فيكون فاعلاً لها ، واخْتُلِفَ في حالة وقوع

اسم ظاهر بعد أنْ والفعل ، كما في مثال السؤال : عسى أن يقومَ زيدٌ ، على النحو الآتي :

١– **ذهب الشَّلَوْبين** : إلى أنّه يجب أن يكون الاسم الظاهر (زيدٌ) مرفوعًا بالفعل الذي بعد أنْ ، وهو (يقوم) على أنه فاعل له . فزيدٌ : فاعل ليقوم، والمصدر المؤول (أنْ يقوم) في محل رفع فاعل لِعَسى ، فتكون عسى تامّة استغنت عن الخبر ، وعلى ذلك فلا يُؤتى بضمير في الفعل إذا كان الفاعل مثنًى ، أو جمعًا ؛ فتقول : عسى أن يقومَ الزيدانِ ، وأوشك أن يقوم الزّيدون ؛ لأن الفعل رفع الاسم الظاهر الذي بعده .

٢– **ذهب المبَرِّدُ، والسِّيرَافِيُّ، والفَارسيُّ** : إلى جواز أن تكون عسى تامة ،كما قال الشلوبين ، وجواز وجه آخر ، وهو : أن يكون الاسم الظاهر الذي بعد أَنْ والفعل مرفوعًا على أنه اسمٌ لعسى مؤخر ، والمصدر المؤول في محل نصب خبر لِعَسَى مقدّم ، وفاعل الفعل (يقوم) ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عَوْدُه عليه – وإنْ تأخَّر لفظاً – لأنه مُقَدَّمٌ في الرتبة ، وعسى في مثل هذه الحالة تكون ناقصة ، وعلى هذا الرأي يُؤْتَى بضمير في الفعل الذي بعد أَنْ ؛ لأن الاسم الظاهر الذي بعده ليس فاعله ، بل هو اسم عسى ؛ فتقول : عسى أَنْ يقوما الزيدان ، وأوشك أَنْ يقوموا الزّيدون ، واخلولق أَنْ يَقُمْنَ الهنداتُ . وإلحاق الضمير بالفعل في التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، وعدم إلحاقه به هو فائدة الخلاف في هذه المسألة .

جوازُ الإضمارِ في عسى

س – بم اخْتَصَّت عسى من بين سائر أخواتها ؟

ج – اختصت عسى من بين سائر أخواتها بأنها إذا تقدّم عليها اسم جاز

– **على لغة بني تميم** – أَنْ يُضْمَر فيها ضمير يعود على الاسم المتقدِّم ، نحو : زيدٌ عسى أن يقومَ . فاسم عسى : ضمير مستتر يعود على زيد ، والمصدر المؤول في محل نصب خبر عسى . **ويظهر الضمير في التثنية ، والجمع** ؛ تقول : الزيدانِ عَسَيَا أن يقوما ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا ، والهِنْدانِ عَسَتَا أن تقوما ، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ . **وتظهر علامة التأنيث** ، نحو: هِنْدٌ عَسَتْ أن تقوم . وهي على هذه اللغة ناقصة .

وأما الحجازيون فيُجَرِّدونها عن الضمير ، وهي على لغتهم تَامَّة ؛ إذ لا ضمير في عسى عندهم ، والمصدر المؤول في محل رفع فاعل عسى ، **وعلى لغتهم لا يُؤْتَى بضمير في التثنية ، والجمع** ؛ يقولون :

الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ .

ولا تظهر علامة التأنيث ؛ تقول : هندٌ عسى أن تقوم . ومنه قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴾ .

فعسى في هذا السِّياق مُطَابقة للغة أهل الحجاز ؛ لِتَجَرُّدها من ضمير الجماعة (القوم) في الأولى ، وتجرّدها من ضمير النِّسْوة في الثانية .

والاسم المتقدم في كلا اللغتين مبتدأ خبره جملة عسى .

هذا ما تختصُّ به عسى ، وأما غيرها من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيها ؛ فتقول: الزيدان جعلا يَنْظِمانِ ، والزيدون طَفِقُوا يأكلون . ولايجوز ترك الإضمار ؛ فلا يُقال : الزيدان جَعَل ينظمان ، والزيدون طَفِقَ يأكلون .

فَتْحُ سينِ عسى ، وكَسْرُها

س – متى يجوز فتح سين عسى ، وكسرها ؟ وما المشهور في ذلك ؟

ج – يجوز فتح سين عسى ، وكسرها إذا اتصل بِعَسَى ضمير رَفْع لِمُتَكَلِّم ، نحو : عَسَ◌ِيتُ ؛ أو لمخاطب ، نحو : عَسِ◌َيتَ ، وعَسِ◌َيتِ ، وعَسِ◌َيتُما ، وعَسَ◌ِيتُم ، وعَسَ◌ِيتُنّ ؛ أو لغائباتٍ ، نحو : عَسَ◌ِينَ . والفتح في ذلك كلِّه أشهر. وقرأ نافع قوله تعالى: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ بكسر السين (عَسِيتم) وقرأ الباقون بفتحها .

المحاضرة الثامنة : إنَّ ، وأخواتُها عملُها

س– ما نوع إنّ وأخواتها ؟ وما عملها ؟ وما العامل في خبرها ؟

ج– إن وأخواتها أحرف ناسخة تنصب المبتدأ ويُسمى اسمها ، وترفع الخبر
و يُسمى خبرها ، نحو : إِنَّ زيدًا عالمٌ ، ونحو : عَلِمَ زيدٌ أَنِّي كُفْءٌ ، ولَكِنَّ ابنَه ذوضِغْنٍ ، ونحو : ليت زيدًا عالمٌ ، و: كَأَنَّ زيدًا أسدٌ ، و: لَعَلَّ عَمرًا قادمٌ . وهي عاملة في المبتدأ والخبر عند البصريين ، أمّا الكوفيون فهي عاملة عندهم في المبتدأ ولا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخول إنّ، و أخواتها .

س– لم عَدَّ سيبويه إنَّ وأخواتها خمسة ؟ وما معاني هذه الأحرف الستة ؟

ج– عَدّها سيبويه خمسة فَأَسْقَطَ أَنّ المفتوحة ؛ لأنّ أصلها إنّ المكسورة .
وأما معانيها فهي كما يلي :

١– معنى إنَّ : التَّوْكِيدُ
٢– معنى أَنَّ : التَّوْكِيدُ .
٣– معنى كَأَنَّ : التَّشْبِيهُ
٤– معنى لَكِنَّ : الاسْتِدْرَاكُ .
٥– معنى لَيْتَ : التَّمَنِّي
٦– معنى لَعَلَّ : التَّرَجِّي ، والإشْفَاقُ .

س– ما الفرق بين التَّرَجِّي ، والتَّمَنِّي ؟ وما الفرق بين التَّرَجِّي، والإشْفَاقِ ؟

ج– **الفرق بين الترجي ، والتّمَني** : أنَّ **التّرجي** لا يكون إلا في الممكن حصوله ، نحو : لعلَّ اللهَ يغفرُ لنا . ولا يصحُّ نحو : لعلَّ الشبابَ يعودُ ؛ لأنه هنا لغير الممكن حصوله ، وأمّا **التّمني** فيكون في الْمُمْكِن حصوله ، نحو : ليت زيدًا قائمٌ ، ونحو : ليت لي سَيَّارةً جديدةً ، ويكون في غير الممكن ، نحو : ليت الشبابَ يعودُ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ .

والفرق بين التّرجي ، والإشفاق : أنَّ التَّرَجي يكون في الأمر المحبوب ، نحو : لعلَّ الله يرحمُنا ، أمّا الإشفاق فيكون في المكروه ، نحو : لعلَّ العَدُوَّ يقدُمُ ،
ولعلَّ الطفلُ يسقطُ من السرير .

وجوبُ مراعاةِ الترتيبِ بين اسمِ إنَّ ، وخبرِها وحكم تقديم خبر إنَّ على اسمها

س– ما حكم تقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها ؟

ج– يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إلاَّ إذا كان الخبر ظرفًا ، أو جارًّا ومجروراً فله في ذلك حالتان :

١- **جواز تقديمه وتأخيره** ، نحو: ليتَ فيها غيرَ البَذِي ،و: ليت هنا غيرَ البذي .

ففي هذين المثالين يجوز تقديم الخبرين (فِيها ، وهُنا) على الاسم (غير) ويجوز كذلك تأخيرهما عنه .

٢- **يجب تقديمه** ، في نحو : ليت في الدار صاحبها . فلا يجوز تأخير الخبر (في الدار) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . ويجب تقديمه كذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ لأن الاسم مقترن بلام الابتداء .

س- هل يجوز تقديم معمول خبر هذه الأحرف على اسمها ؟

ج- لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول ليس ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا. فلا يجوز قولك: إنّ طعَامَك زيدًا آكلٌ ؛ لأن (طعَام) معمول للخبر آكل ، وهو ليس ظرفاً ، ولا جارًّا ومجرورًا .

أمَّا إذا كان المعمول ظرفاً ،أو جارًّا ومجرورًا فَمَنَعَ قومٌ تقديمه ،وأجازه آخرون، نحو : إنّ بك زيدًا واثِقٌ ، وإنّ عندك زيدًا جالسٌ .

س- قال الشاعر : فَلاَ تَلْحَنِي فِيها فإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جمٌّ بَلاَبِلُهْ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٧- **الشاهد** : فإنّ بحبّها أخاك مُصابُ القلب .

وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر معمول خبر إنَّ الجار والمجرور (بحبِّها) على اسم إنّ (أخاك) وعلى الخبر (مصابُ القلب) فدلّ ذلك على جواز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول شبه جملة .وهذا هو رأي شيخ النحاة سيبويه.

مواضعُ وجوبِ فتحِ همزةِ إنَّ

س – لهمزة إنَّ ثلاث حالات ، اذكرها .

ج – الحالة الأولى : وجوب الفتح الحالة الثانية : وجوب الكسر.

الحالة الثالثة : جواز الأمرين .

س – متى يجب فتح همزة إنّ ؟

ج – **يجب فتح همزة إنّ إذا سَدَّ المصدر مَسَدَّها مع معموليها** ، ومعنى ذلك : أنّه يجب فتح همزة (إن) إذا وقعت مع اسمها وخبرها بتأويل مصدر في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ،كما في المواضع الآتية :

١- **إذا وقعت في موضع رفع فاعل** ، نحو : يُعجبُني أَنَّك قائم ، والتقدير : يعجبني قيامُك ، فالمصدر المؤول (أنك قائم) في محل رفع فاعل ؛ لذا وجب فتح همزة (أنّ) وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾ (أي: أولم يكفهم إنزالنا ...) .

ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرًا ،كما في المثالين السابقين ، أو أن يكون الفعل مقدَّرًا ، وذلك بعد (**ما**) **المصدرية** ، نحو قولهم : لا أُكَلِّمهُ ما أَنَّ في السَّماءِ نجمًا ، والتقدير : لا أكلِّمُه ما ثَبَتَ كونُ نجمٍ في السماء ، وبعد (**لو**) **الشرطية** في مذهب الكوفيين ،كما في قوله تعالى:﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخۡرُجَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ (أي: لو ثَبَتَ صَبْرُهم) .

٢- **إذا وقعت في موضع رفع نائب فاعل** ،كما في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ ﴾ (أي : أُوحِيَ إليَّ استماعُ نفرٍ من الجنّ) . فالمصدر المؤول (أنّه استمع) في محل رفع نائب عن الفاعل ؛ وذلك لأن الفعل (أُوْحِيَ) مبني للمجهول ، ونحو : عُلِمَ أَنَّكَ ناجحٌ .

٣- **إذا وقعت في محل نصب مفعول به** ، نحو : عرفتُ أَنَّك قائمٌ (أي : عرفتُ قيامَك) ونحو: ظننتُ أَنّك مريضٌ . فالمصدر المؤول (أنك مريض) في محل نصب مفعولي ظنّ .

٤- **إذا وقعت في موضع جر بحرف الجر** ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنَّك قائمٌ (أي : مِنْ قيامِكَ) .

المحاضرة التاسعة : مواضعُ وجوبِ كسرِ همزةِ إنَّ

س – ما المواضع التي يجب فيها كسر همزة إنَّ ؟

ج – **يجب كسر همزة إنّ** في المواضع الآتية :

١– **إذا وقعت إنّ في ابتداء الكلام** ، نحو : إنّ زيدًا قائم . ولا تقع (أَنَّ) المفتوحة في أول الكلام ؛ فلا يُقالُ : أَنّك فاضلٌ عندي ، بل يجب تأخيرها ؛ فتقول : عندي أَنّك فاضلٌ . وأجاز بعضهم الابتداء بها

٢– **إذا وقعت في أوّل جملة الصِّلَة** ، نحو : جاء الذي إنّه قائمٌ . فالذي اسم موصول ، وجملة (إنّه قائم) صلته ، وقد صُدِّرت هذه الجملة بإنَّ ؛ ولذا وجب كسرها . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ .

٣– **إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللام** ، نحو : واللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ .

فَإنْ لم يقع في خبرها اللام جاز الكسر – عند البصريين – تقول :

والله إنَّ زيداً قائمٌ .

٤– **إذا وقعت في صدر جملة مَحْكيَّة بالقول** ، نحو : قُلْتُ : إنَّ زيدًا قائمٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ فإنْ لم تُحْكَ بالقول وأُجْرِيَ القول مُجْرَى الظنّ فُتِحت ، نحو : أتقول أنَّ زيدًا قائمٌ ؟

(أي : أتظنّ) ففي هذا المثال فُتحت همزة إنّ ؛ لأن القول فيه بمعنى الظَّن .

٥– **إذا وقعت في صدر جملة حالية**،نحو: زُرْتُه وإنِّي ذو أَمَلٍ.ومنه قوله تعالى:

﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ .

٦– **إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل بسبب اللام** ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ . فالفعل (عَلِمَ) من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل (أي : تُرِك عمله لفظًا فلم ينصب مفعولين في الظاهر) وذلك بسبب دخول لام الابتداء على الخبر ؛ ولذلك وجب كسر همزة إنَّ . فإنْ لم يكن في خبرها اللام فتحت وجوبا ، نحو : علمت أَنّ زيدًا قائم ؛ لأنها حينئذ تكون في تقدير مصدر وقع في محل نصب مفعولي عَلِمَ . وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق ، هي : رأى ، وعَلِمَ ، ووَجَدَ ، ودَرَى .

٧– **إذا وقعت بعد أَلاَ الاسْتِفْتَاحِيَّة** ، نحو : أَلاَ إنَّ زيدًا قائمٌ . ومنه قوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ .

٨– **إذا وقعت بعد حَيْثُ** ، نحو : اجلس حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ .

٩– **إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عَيْن** ، نحو: زيدٌ إنَّه قائم . فجملة

(إنه قائم) خبر عن اسم عين (ذات) ، وهو : زيد .

واعلم أن هذه المواضع الثلاثة الأخيرة ينطبق عليها الموضع الأول، وهو : وقوعها في صدر جملتها ؛ لأنَّ اتصالها بما قبلها اتصال معنوي ، لا إعرابي .

س – قال الشاعر : مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إِلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج – **الشاهد** : إِلاَّ وإِنِّي لحاجزي كرمي .

وجه الاستشهاد : وردت همزة إنَّ مكسورة؛ لأنها وقعت موقع الحال .

وَثَمَّةَ سبب آخر لوجوب كسرها ، وهو : دخول اللام في خبرها .

ومِثْلُ هذا البيت قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ ﴾ وردت (إنّ) في هذه الآية مكسورة الهمزة وجوباً ؛ لسببين :

أولهما : وقوعها موقع الحال .

وثانيهما : اقتران خبرها باللام ، وكلُّ واحد من السببين يقتضي كسرها وجوباً .

مواضعُ جوازِ فتحِ همزةِ إنَّ ، وكسرِها

س – ما المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنّ ، وكسرها ؟

ج – **يجوز فتح همزة إنّ ، وكسرها** في المواضع الآتية :

١– إذا وقعت بعد إذا الفُجَائِيَّة ، نحو : خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم .

ويجوز : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائمٌ .

وفي هذا الموضع خلاف مبنيٌّ على الخلاف في إذا الفجائية : أحرف هي أم ظرف ؟ وذلك على التفصيل الآتي :

من جعل إذا الفجائية حرفًا ،كابن مالك جاز عنده كسر همزة إنَّ على أنَّ ما بعدها جملة تامة ، نحو : خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا قائم ، والتقدير : خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ ، وفي حالة الكسر هذه ليس لك إلا إعراب واحد ، وهو: إنّ : حرف نصب وتوكيد ، وزيدًا : اسمها ، وقائمٌ : خبرها . وجاز عنده كذلك فتح همزة إنّ على تقدير أنَّها مع صلتها (اسمها وخبرها) في تأويل مصدر، ولك في حالة الفتح هذه وجهان :

أ – أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، نحو : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائم . فالمصدر المؤول (أنّ زيدًا قائمٌ) مبتدأٌ خبره محذوف ، والتقدير : خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ حاصلٌ .

ب- أن تجعل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف . والتقدير فإذا الحاصل قيامه .

٢- إذا وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللام ، نحو : حَلَفْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ (بفتح همزة إنّ ، وكسرها) ويشترط لجواز الوجهين (الفتح ، والكسر) ما يلي :

أ- أن يكون الخبر خاليا من اللام ، كما في المثال السابق .

ب- أن تكون جملة القسم إمّا اسمية ، نحو : لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائمٌ ، وإمّا فعلية فعلها مذكور ، نحو : حلفتُ إنّ زيدًا قائم ، ونحو : أقسمُ بالله إنَّ الظَّالِمَ هالكٌ بِظُلْمِهِ .

أمّا إذا كان فعل القسم محذوفًا، نحو: واللهِ إنّ زيدًا قائم ، فالكوفيون يُجيزون فيها الوجهين ، والبصريون يُوجبون الكسر ، ومذهبهم هو الصحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر في هذا الموضع . فإذا وقعت اللام في خبر إنّ فقد وجب كسر همزة إنّ سواء ذُكِر فعل القسم ، أو حُذِف ، فمِن ذِكْرِ الفعلِ قوله تعالى : ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ ﴾ ومِنْ حذف الفعل قوله تعالى : ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ .

وعلَّة ذلك أنَّ اللام لا تدخل إلا على خبر (إنَّ) المكسورة .

٣- إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، وهي : الفاء الواقعة في جواب الشرط ، نحو : مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ .

فالكسر على اعتبار (إنَّ) في صدر جملة فهي مع معموليها جملة في محل جزم جواب الشرط ، وأَمَّا الفتح فعلى اعتبار أَنَّ مع معموليها : في تأويل مصدر مبتدأ، والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ يَأْتِنِي فإكرامُه حاصلٌ .

ويجوز أن يكون المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فَجَزَاؤُهُ الإكرامُ .

ونصّ ابن مالك على أنّ الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ قُرِئَ (فإنّه) بالفتح ، والكسر .

فالكسر على أنها جملة جواب للشرط (مَنْ) والفتح على جَعْل أَنّ وصلتها مصدرًا وقع مبتدأً خبره محذوف ، والتقدير : فالغُفْرَانُ جَزَاؤُه ، أو على جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران .

ولم يُقْرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تتقدّم فيه أنّ مفتوحة ،نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ

عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ قُرئ (فأنّه) بالفتح ، والكسر .

٤- إذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول ، وخبرها قولٌ ، والقائل واحدٌ ، نحو : خيْرُ القولِ إنِّي أحمدُ اللهَ ، بكسر إنَّ وفتحها ،فالفتح على جَعْل أَنَّ وصلتها في تأويل مصدر يُعرب خبرًا عن المبتدأ (خير) والتقدير : خَيْرُ القولِ حَمْدُ اللهِ ، والكسر على جَعْل إنَّ واسمها وخبرها جملة وقعت خبرًا عن المبتدأ (خير) فخيرُ القولِ : مبتدأ ، وجملة : إني أحمدُ اللهَ: في محل خبرللمبتدأ . ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى فهي مثل : نُطْقِي اللهُ حَسْبِي . ومَثَّل سيبويه لهذه المسألة بقوله : أَوَّلُ ما أقولُ أَنِّي أحمدُ اللهَ .

س – قال الشاعر : وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وقال الآخر : أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج١٤- **الشاهد في البيت الأول** : إذا أنَّه .

وجه الاستشهاد : هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ ، وكسرها بعد إذا الفجائية ، فقد رُوِيَ البيت بفتح أَنَّ ، وكسرها . فالكسر على جَعْلها جملة مُسْتَأْنَفة ، والتقدير : إذا هو عَبْدُ القفا واللَّهازم ، والفتح على جعلها مصدرًا

وقع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : فإذا العبوديَّةُ شَأْنُه ، أو جَعْل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فإذا شأْنُه العبوديَّةُ .

الشاهد في البيت الثاني : أَوْتَحْلِفِي بربّك العليَّ أنِّي .

وجه الاستشهاد : هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ ، وكسرها ؛ لكونها واقعة بعد فعلِ قسمٍ لا لاَم بعدَه ، فقد رُوِيَ البيت بفتح أنَّ وكسرها .

فالفتح على جعلها مصدرًا مجرورًا بحرف جر محذوف ، والتقدير : أوتحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي ، والكسر على اعتبارها مع معموليها جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب القسم .

المحاضرة العاشرة : جوازُ دخولِ لامِ الابتداءِ على خبرِ إنَّ المكسورةِ

س – ما حكم دخول لام الابتداء على خبر إنّ المكسورة ؟ وهل تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنَّ ؟

ج – يجوز دخول لام الابتداء على خبر إنَّ المكسورة ،وتُسَمَّى اللاَّمَ الْمُزَحْلَقَةَ ،نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ . ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنَّ؛فلا يُقال:

لعلَّ زيدًا لقائمٌ . وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكنَّ) وأنشدوا قول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِحُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والبصريون يُنكرون ذلك ؛ ويقولون : إنّ هذا البيت لا يصحُّ ، ولم يَنْقُلْه أحدٌ مِن الأَثْبَات،وإذا صَحَّ البيت فاللاَّم في الخبر (لعميد) زائدة،وليست لام الابتداء .

وأجاز المبَرِّد دخولها في خبر أَنَّ المفتوحة ، وقد قُرئ شذوذاً قوله تعالى : ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح أَنَّ .

ويمكن تخريج الآية على أَنّ اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

وشذّ زيادة اللام في خبر (أَمْسَى) كما في قول الشاعر :

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْ فَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وزيدت أيضاً في خبر المبتدأ شذوذًا ،كقول الشاعر :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

س – ما سبب تأخير اللام إلى الخبر ؟ وما الأصل في ذلك ؟

ج– لام الابتداء حَقُّها أنْ تدخل على أوَّل الكلام ؛ لأن لها صدر الكلام ، هذا هو الأصل ، فحقُّها إذاً أَنْ تدخل على إنَّ ؛ فتقول : لإنَّ زيدًا قائمٌ ، لكنْ لَمَّا كانت اللام للتأكيد ، وإنّ للتأكيد كَرِهوا الجمْعَ بين حرفين بمعنى واحد في أوَّل الكلام فأخَّروا اللام إلى الخبر .

شروطُ اقترانِ خبرِ إنّ المكسورةِ بلامِ الابتداءِ

س – ما شروط اقتران خبر إنَّ المكسورة بلام الابتداء ؟

ج – يُشترط لذلك ثلاثة شروط ، هي :

١– **أن يكون الخبر متأخراً** ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾فإن تقدم الخبرلم يجز دخولها عليه ؛ فلا تقول : إن لعندك مُحَمَّداً .

٢- **أن يكون الخبر مُثبتاً غير منفي** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ فإنْ كان مَنفيًا امتنع دخول اللام عليه ، كما في قوله تعالى :
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ وكما في قولك: إنَّ زيداً ما يقوم؛ فلا يُقال : إنَّ زيدًا لَمَا يقومُ .

٣- **ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بـ (قَدْ)** فلا يُقال: إنّ زيدًا لَرَضِيَ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " ولا مِنَ الأفعالِ كرَضِيَا " ، وأجاز ذلك الكِسَائِيُّ ، وابن هشام .

فإذا استوفى الخبر هذه الشروط جاز دخول اللام عليه ، وذلك في المواضع الآتية :

أ- إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ مُتصرف مقترن بـ (قد) ، نحو :
إنَّ زيدًا لَقَدْ قامَ ، ونحو : إنَّ ذا لقد سَمَا على العَدُوِّ مُسْتحوذاً .

ب- إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع سواء كان مُتصرفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ونحو: إنّ زيدًا لَيَرْضَى، أو غير متصرف تصرفاً كاملاً ، نحو :
إنَّ زيدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ . فالفعل (يَذَرُ) غير متصرف تصرفاً كاملاً فلا يستعمل منه إلا المضارع،والأمر . ومثله الفعل (يَدَعُ) هذا إذا لم يقترن المضارع بسوف ، أو السين ، أما إذا اقترن المضارع بأحدهما ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز إذا اقترن بسوف على الصحيح ، وأمَّا إذا اقترن بالسين فقليل .

ج- إذا كان الخبر جملةً فعليه فعلها ماضٍ غير متصرف (جامد) نحو : إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجلُ ، ونحو : إنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجلُ ، ونحو : إن زيدًا لَعَسَى أن يزورَنا . وهذا مذهب الأخفش ، والفرَّاء . والمنقول أنّ سيبويه لا يُجيز ذلك .

د- إذا كان الخبر جملة اسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ ونحو : إنّ أخاك لوَجْهُه حَسَنٌ ، ويجوز : إنّ أخاك وجهُه لَحَسَنٌ .
ودخولها على الجزء الأول المبتدأ (لوجهه) أَوْلَى ، وقيل : إنّ دخولها على الجزء الثاني (لحسنٌ) شاذّ .

هـ- إذا كان الخبر مفردًا ، نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ .

و- إذا كان الخبر شبه جملة ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾.

س – قال الشاعر: وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج – **الشاهد** : لَلاَ مُتَشَابِهان .

وجه الاستشهاد : أدخل الشاعر اللام في الخبر المنفي بـ (لا) وهو شاذّ .

دخولُ لامِ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم إنّ المؤخر

س – ما شروط دخول لام الابتداء على معمول الخبر ؟

ج – يشترط لذلك أربعة شروط ، هي :

١– أن يكون المعمول متوسطًا بين اسم إنّ وخبرها .

٢– أن يكون الخبر مِمَّا يصحّ دخول اللام عليه . راجع س١٧ .

٣– ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر .

٤– ألا يكون معمول الخبر حالاً ، ولا تمييزًا .

وتتحقق هذه الشروط في نحو : إنّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكلٌ . فالطعام معمولٌ للخبر (آكِلٌ) وقد دخلت عليه لام الابتداء ؛ لكونه متوسطًا بين اسم إنّ وخبرها ، والخبر مما يصح دخول اللام عليه ؛ لأنه مفرد واللام لم تدخل عليه ، والمعمول ليس حالاً ، ولا تمييزًا . فإن تأخَّر المعمول فلا تدخل اللام عليه ؛ فلا يُقال :

إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامك ؛لأن المعمول (طعام) ليس متوسطًا بين الاسم والخبر .

وإذا دخلت اللام على المعمول المتوسط فإنها لا تدخل على الخبر ؛ فلا يُقال :

إنّ زيدًا لَطعامَك لآكل ؛وذلك لأن دخول اللام خُصِّص بمعمول الخبر المتوسط، وقد سِمُع ذلك قليلا ، وحُكي من كلامهم : إِنَّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ ، فقد دخلت اللام على الخبر (لصالح) مع كونها داخلة على معمول الخبر المتوسط

(لبحمد الله) .

وإذا كان الخبر مما لايصح دخول اللام عليه فلا يصح دخولها على المعمول ؛ فلا يُقال : إنّ زيدًا لَطعامَك أَكَل ؛ لأن الخبر فعل ماضٍ متصرف غير مقرون بِقَدْ ، وهو مما لايصح دخول اللام عليه ، كما عرفنا ذلك سابقاً ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإذا كان المعمول حالاً ، أو تمييزًا لم يصح دخول اللام عليه ؛ لعدم سماع ذلك من العرب ، فلايصح أن تقول: إن زيدًا لراكبًاحاضرٌ ؛ لأن المعمول (لراكباً) حال ، ولا يصح كذلك : إن زيدًا لَعَرَقاً يَتَصَبَّبُ ؛ لأن المعمول (عَرَقاً) تمييز .

وزاد أبو حَيَّان : ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ، ولا مفعولاً لأجله ، و يجوز غير ذلك .

س – إلام أشار الناظم بقوله : " والفَصْلَ " ؟

ج – أشار بقوله (والفَصْلَ) إلى أنّ لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ،كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ فالضمير (هو) ضمير فصل لا محلَّ له من الإعراب ، وقد دخلت عليه اللام ، واسم الإشارة هذا : اسم إنّ ، والقصص : خبرها . وإذا دخلت اللام على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر ؛ فلا يقال : إنّ زيدًا لَهُوَ لقائمٌ .

س – لِمَ سُمِّي ضمير الفصل بهذا الاسم ؟ وما شروطه ؟

ج – سُمِّي ضمير الفصل؛ لأنه يَفْصِل بين الخبر، والتابع (الصِّفة ، أو البدل) فإذا قلت : زيدٌ القائمٌ ، احْتُمِلَ أن يكون (القائمُ) صفة لزيد على اعتبار أنّ الخبر سيأتي ذكره – ويكثر ذلك في الكلام المنطوق – واحْتُمِل أَنّ يكون (القائم) خبرًا لزيد ، فلما أُتى بضمير الفصل، نحو: زيدٌ هو القائم ، تعيّن أن يكون (القائمُ) خبرًا عن زيد . والبصريون هم مَنْ سَمَّوه (ضمير فصل) ومن العلماء من يُسَمِّيه (الْفَصْل)كما ذكر الناظم .

والكوفيون يسمونه (عِمَادًا) لأنه يُعْتمد عليه في تأدية المعنى المراد .

وأما شروطه فأربعة ، هي :

١– أن يقع بين المبتدأ والخبر ، نحو : الْمُتَّقُونَ هُمُ الفائزون ، أو يقع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ، كاسمي (إنّ ، وكان) وخبرهما ، نحو : إنّ زيدًا لهو القائمُ ، ونحو :كان زيدٌ لهو القائمَ .

س – هل أنّ لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخّر عن الخبر ؟

ج – أنّ لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخّر عن الخبر ،كما في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ ونحو : إنّ في الدار لَزيدًا . وإذا دخلت اللام على ضمير الفصل، أوعلى الاسم المتأخِّر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يُقال : إنَّ زيدًا لهو لقائم ، ولا يقال : إنّ لفي الدار لزيدًا .

المحاضرة الحادي عشر : إبطالُ عملِ إنَّ ، وأخواتِها إذا اتصلت بها ما غير الموصولة

س – ما تأثير (ما) غير الموصولة على إنّ ، وأخواتها ؟

ج – إذا دخلت (ما) غير الموصولة (الزَّائدة) على إنّ ، وأخواتها أَبْطَلَتْ عملها ؛ فتقول : إنّما زيدٌ قائمٌ ، برفع (زيد) ولا يجوز نصبه ؛ بسبب دخول (ما) غير الموصولة على إنّ .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ويبطل كذلك عَمَلُ باقي أخواتها ماعدا **ليت** ، فيجوز فيها الإعمال ، والإهمال ؛ فتقول : ليتما زيدًا قائمٌ ، بنصب (زيداً) ويجوز الرفع ؛ فتقول : ليتما زيدٌ قائمٌ . ومنه قول الشاعر :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فقد رُوِي هذا البيت بنصب الحمام ، ورفعه .

وأنّ (ما) إنِ اتَّصلت بهذه الأحرف كَفَّتْها عن الْعَمَل ، وقد تعملُ قليلاً . وهذا مذهب جماعة من النحويين ،كالزجّاجي ،وابن السَّرَّاج . وحكى الأخفش ، والكسائي : إنّما زيدًا قائمٌ . والصحيح أنّه لا يعمل من هذه الأحرف مع (ما) إلا ليت ،وأما ما حكاه الأخفش ، والكسائي فشاذٌّ .

س – لم سُمِّيت (ما) غير موصولة ؟ وهل لها تسمية أخرى ؟

ج –سميت غير موصولة احترازاً من (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي) فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف ، نحو : إنّ ما عندك حَسَنٌ (أي : إنّ الذي عندك حَسَنٌ) وكذلك احترازاً من (ما) المصدرية التي هي موصول حرفي فإنها لا تبطل العمل ، نحو : إنّ ما فعلت حَسَنٌ (أي : إنّ فِعْلَكَ حَسَنٌ) . وتُسَمَّى (ما) الكَافَّة ؛ لأنها تكُفُّ إنّ ، وأخواتها عن العمل .

وهي زائدة يجوز حذفها ؛ ولكونها كافَّة وزائدة سُمِّيت : ما الكافَّة الزائدة ؛ لأنها لو كانت أصلية غير زائدة لم تبطل العمل مثل (ما) الموصولة .

حكمُ المعطوفِ بعدَ خبرِ إنَّ وحكمه إذا توسط بين المعمولين

س – ما حكم المعطوف الواقع بعد خبر إنّ ؟

ج – إذا وقع بعد اسم إنّ ، وخبرها عاطف جاز في هذا الاسم المعطوف وجهان :

١– **النصب عطفاً على اسم إنّ** ، نحو : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا .

٢- **الرفع** ، نحو : إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو . واختلف فيه ، والمشهور أنه معطوف على محل اسم إنّ ، فإنه في الأصل مرفوع ؛ لكونه مبتدأ - وهذا يُشعر به ظاهر كلام المصنف - وذهب قوم إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : وعمرٌوكذلك . ويرى ابن عقيل : أن إعرابه مبتدأ هو الصحيح .

س – ما الحكم إذا وقع المعطوف بين اسم إنّ ، وخبرها ؟

ج – إذا وقع العطف قبل أنْ تَسْتكمل إنّ خبرها (أي : وقع بعد اسم إنّ) تَعيَّنَ النّصب عند الجمهور ؛ فتقول : إنّ زيدًا وعمرًا قائمان ، ونحو : إنّك وزيدًا ذاهبان ، وذلك على اعتبار أنه معطوف على اسم إنّ . وأجاز بعضهم الرفع .

حكمُ المعطوفِ مع باقي أخواتِ إنَّ

س – ما حكم المعطوف مع باقي أخوات إنّ ؟

ج – حكم (أَنَّ المفتوحة ، ولكنَّ) في العطف على اسمهما كحكم إنّ المكسورة ؛ فتقول : علمت أَنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو ، برفع (عمرو) ونصبه ؛ وتقول : علمت أنّ زيدًا وعمرًا قائمان (بالنصب فقط عند الجمهور) وتقول كذلك : ما زيدٌ قائمًا لكنّ عمرًا مُنطلقٌ وخالدًا (بنصب خالدًا ورفعه) وتقول: ما زيدٌ قائمًا لكنَّ عمرًا وخالدًا منطلقان (بالنصب فقط عند الجمهور). وأمَّا (ليت، ولعلّ ، وكأنّ) فلا يجوز معها إلا النّصب سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخر ؛ فتقول : ليت زيدًا وعمرًا قائمان ؛ وتقول : ليت زيدًا قائمٌ وعمرًا ، (بالنّصب في المثالين) ولايجوز الرفع ، وكذلك الحال مع كأنّ ، ولعلّ .

وأجاز الفَرَّاء الرفع سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخّر ، وذلك مع الأحرف الثلاثة

(ليت ، ولعلّ ، وكأنّ) .

إعمالُ إنَّ المخفَّفةِ ، وإهمالُها واقترانُها باللامِ الفَارِقَةِ عند الإهمال وجواز الاستغناء عنها

س – متى يجوز إعمال إنّ ، وإهمالها ؟ وما الأكثر الإعمال، أو الإهمال ؟

ج – يجوز إعمال إنّ ، وإهمالها إذا خُفّفت . **والأكثر في لسان العرب إهمالها** ؛ فتقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، وفي هذه الحالة تلزمها اللام الفارقة التي تفرق بينها وبين (إنْ) النافية التي بمعنى (ما) النافية .

ويقلُّ إعمالها ؛ فتقول : إنْ زيدًا قائمٌ .

وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، ولا تلزمها حينئذ اللام الفارقة ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأنّ النافية لا تعمل عمل إنَّ .

س – هل يمكن الاستغناء عن اللام الفارقة ؟

ج – يمكن الاستغناء عن اللام الفارقة في حالة إهمال إنّ إذا ظهر المقصود ، وهو إثبات المعنى وليس نفيه ، وحينئذ لا تَلْتبِسُ بـ (إنْ) النافية ، وذلك كما في قول الشاعر :

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فقد حذف الشاعر اللام الفارقة من خبر إنْ المخففة، وهو (كانت) وذلك اعتمادًا على المعنى ، وهو إثبات طيب الأصل وشرفه لآل مالك ، وبذلك لم تلتبس إنْ المخففة بإنْ النافية ؛ لأنها لو حُمِلَتْ على النّفي لكان المعنى : ليست مالكٌ كرامَ المعادن ، وهذا المعنى ليس هو المراد من البيت .

س – اختلف النحويون في نوع اللام الداخلة على خبر إنْ المخففة ، وضّح ذلك .

ج – اختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين إنْ النافية ، وإن المخففة ، أو هي لامٌ أُخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ **كلام سيبويه** يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت لِلْفَرْقِ . وتظهر فائدة هذا الخلاف في اختلافهم في اللام في قوله ﷺ : " قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنا " فمَنْ جعلها لام الابتداء أوجبَ كسر همزة (إن) ومنْ جعلها لاما أُخرى اُجتلبت للفرق فَتَحَ همزة (أَن) . وقال الفارسيّ : هي لامٌ غير لام الابتداء اجتلبت للفرق – وهذا الرأي جيّد – لأن لام الابتداء لها شروط في دخولها على خبر إنّ – سَبق ذكرها فارجع إليها – وقال الأخفش: هي لام الابتداء أُدخلت للفرق .

نوعُ الأفعالِ التي تأتي بعد إنْ المخفَّفةِ

س – ما نوع الأفعال التي تأتي بعد إن المخففة ؟

ج – إذا خُففت إنّ فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ ويَقِلّ أن يليها فعل غير ناسخ . وهذا مراده بقوله :" إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا "، ومنه قول بعض العرب : إنْ يَزِينُك لَنَفْسُك ، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ ، وقولهم : إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا .وأجاز الأخفش : إنْ قام لأَنا . ومن ذلك قول الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فقد ورد الفعل (قَتَلَ) وهو غير ناسخ بعد إن المخففة .

والأخفش يجيز القياس على ذلك كلّه ، والجمهور منعوا القياس على الفعل غير الناسخ سواء أكان ماضيًا ، أم مضارعًا .

المحاضرة الثاني عشر : أنَّ الْمُخَفَّفَةُ شروط اسمها وخبرها

س– إذا خُفِّفت أَنَّ المفتوحة فهل يبقى عملها ؟ وما شرط اسمها وخبرها ؟

ج– إذا خُفّفت أَنَّ المفتوحة بَقِيَ عملها ، وشرط اسمها : ألاَّ يكون إلاَّ ضمير الشأن محذوفًا ، وشرط خبرها : ألاَّ يكون إلاَّ جملة ، وذلك نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ . فأَنْ : مخفّفة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف ، والتقدير : علمت أَنَّه ، وجملة زيدٌ قائمٌ : جملة اسمية في محل رفع خبر أَنْ المخففة .

س– قال الشاعر: فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٣٦– **الشاهد** : أَنْكِ . **وجه الاستشهاد** : خُفَّفت أنّ المفتوحة ولم يحذف اسمها ، بل ورد بارزًا ، وهو الضمير (الكاف) وذلك قليل .

الفَصْلُ بين أنَّ المخفَّفةِ ، وخبرها الجملة الفعليَّة

س – ما شروط الفصل بين أَن المخفّفة ، وخبرها ؟

ج – **يُشترط لذلك أن يكون خبرهاجملة فعلية فعلها مُتصرف ليس للدعاء**، نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ فقد فُصِل بين أَنْ المخففة

وخبرها (يكون) بالسين ؛لأن الخبر جملة فعلية فعلها متصرف يأتي منه المضارع، والأمر، واسم الفاعل، وهو ليس للدعاء . فإنْ كان خبرها جملة فعلية فعلها غير مُتصرف لم يُؤْتَ بفاصل،نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ فليس ، وعسى : فعلان جامدان غير متصرفين ؛ ولذلك لم يُؤت بفاصل ، وكذلك إن كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ، وكان للدعاء لم يُؤت بفاصل ،كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وتخفيف أَنْ .

أمَّا إن كان خبرها جملة اسمية لم يَحْتَجْ إلى فاصل ، نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، إلا إذا قُصِد النّفي فَيُفْصَل بينهما بحرف نفي ،كقوله تعالى :﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ فالفاصل هنا هو حرف النفي (لا) لأن المقصود نفي وجود إله غير الله .

س – اذكر نوع الفاصل بين أَنْ المخففة وخبرها ، وما حكم الفصل ؟

ج – حكمُ الفَصْلِ مُختلَفٌ فيه ، فقال قوم : يجب الفَصْلُ بينهما إلا قليلاً ، وممن قال بوجوب الفصل : الفَرَّاء ، وابن الأَنْبَارِي . وقالت فِرقةٌ منهم الناظم : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفَصْل .

والفاصل أحد أربعة أشياء ، هي :

١– **قَدْ** ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا** ﴾ ونحو : علمتُ أَنْ قد يقومُ زيدٌ .

٢– **حرفا التَّنْفِيسِ** (السين وسوف) كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ وكما في قول الشاعر : **وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا**

٣– **النَّفْيُ** ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ .

٤– **لَوْ** – قَلَّ ذِكْرُهَا فاصلةً عند النحويين – كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ .

س – قال تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ في قراءة مَن قرأ برفع (يُتِمُّ) .

قال الشاعر: عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عين الشاهد فيما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج – **الشاهد في الآية الكريمة** (أَنْ يتمُّ) .

وجه الاستشهاد : وردت أَن مخففة وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، ومع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما ،وهذا من أمثلة ما ورد بدون فاصل. وقيل : إنّ (أَنْ) ليست المخففة من الثقيلة ، بل هي أَنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع الفعل (يتمُّ) بعدها شذوذًا ، وإهمال أنْ الناصبة للفعل المضارع لغةٌ لجماعة من العرب .

الشاهد في البيت الشعري : أَنْ يُؤَمَّلُون .

وجه الاستشهاد: وردت أن مخففة من الثقيلة وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، ومع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما ، وهذا أيضاً من أمثلة ما ورد بدون فاصل .

تَخْفِيفُ كَأَنَّ

س – إذا خُفِّفَت كأنَّ فهل يبقى عملها ؟ وما شرط اسمها ؟ وهل يُفصل بينها وبين خبرها ؟

ج – إذا خُفِّفَت كأنَّ بقي عملها . **وشرط اسمها** أن يكون ضمير الشأن محذوفًا – وهوكثير ، ويقلّ إثبات اسمها — ولا يُفصل بينها وبين خبرها إذا كان خبرها جملة اسميَّة ، نحو : كَأَنْ زيدٌ قائمٌ .

أمّا إن كان خبرها جملة فعلية فُصِل بينهما بـ (لم) في حالة النّفي ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ أويفُصل بينهما بـ (قد) في حالة الإثبات ، كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

(أي : وكأنْ قد زَالَتْ) فاسم كأنْ في هذا البيت ، وفي الأمثلة السابقة جميعاً محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير: كَأَنّه زيدٌ قائمٌ ، وكأنه لم تَغْنَ بالأمس، وكأنه لم يسمعْها،وكأنه قد زالت . وهذا معنى قول الناظم:" فَنُوِى منصوبُها ". ورُوِى إثبات منصوبها (أي : اسمها) ولكنه قليل . ومنه قول الشاعر :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

في هذا الشاهد خُففت كأنْ ، ولم يحذف اسمها ، بل ذُكِر ، وهو قوله : ثدييه ، وخبرها حُقّان .

وقد ورد اسمها وخبرها في هذا البيت اسمين ظاهرين ، ولا يُقاس عليه .

كما أنّ هذا البيت ورد برواية أخرى ، هي : **وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ**

وذلك على اعتبار أَنّ اسم كأنْ ضمير الشأن وهو محذوف ، و ثدياه حُقّان : جملة اسمية في محل رفع خبر كأنْ . و يُحتمل أن يكون (ثدياه) اسم كأنْ ، وجاء بالألف على لغة مَنْ يجعل المثنى بالألف في جميع أحواله .

س – هل تُخَفَّفُ لكنَّ ،ولعلَّ ؟ وإذا خُفِّفتا فماذا يَترَتَّبُ على تخفيفهما؟

ج – نعم . تخفّف لكنَّ ، ويترتب على ذلك أمران :

١– **وجوب إهمالها** ، قال تعالى : ﴿ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾.

٢– **زوال اختصاصها بالجملة الاسمية** ، فتدخل على الاسمية ،كما في الآية السابقة ، وتدخل على الفعلية ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ .

وأمَّا **لَعَلَّ** فلا يجوزُ تخفيفُ لاَمِها المشَدَّدَةِ .

المحاضرة الثالث عشر : لاَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ عملُها ، وشروطُ عملها

س – عرِّف لا التي لنفي الجنس .

ج – لا النافية للجنس ، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النّفي للجنس كلِّه (أي : يُرَادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصّاً ، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت : لا رجَل في الدار ، فالمعنى : ليس في الدار أحدٌ من الرجال ، لا واحد ، ولا أكثر ؛ ولذلك لا يجوز أن تقول : لا رجلَ في الدار بَلْ رَجُلان ؛ لأن (لا) في هذا المثال ليستَ نصّاً في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس ، وهذه تُسمى لا النافية للوَحْدَة وهي المشَبَّهة بليس إذ يقع بعدها الاسم مرفوعا ، نحو : لا رجلٌ قائماً بل رجلان ، فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد ، وغير جائز على تقدير نفي الجنس .

س – ما عمل لا النَّافية للجنس ؟ وما شروط عملها ؟

ج – لا النَّافية للجنس تعملُ عَمَلَ إنَّ فتنصب المبتدأ ويُسَمَّى اسمها ، وترفع الخبر ويُسَمَّى خبرها . ولا فرق في عملها سواء تكرَّرت ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، أَم لم تتكرر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ ونحو قولك : لا غُلامَ رجلٍ قائمٌ .وعملها مع التكرار جائز ، وعملها مفردة (بدون تكرار) واجب ، ولكنها لا تعمل سواء تكررت ، أم لا ، **إلاّ بعد اكتمال شروطها** ، وهي :

١– **أن تكون نَصّاً في نفي الجنس** ،كما بيّنا في السؤال السابق .

٢– **أن يكون اسمها ، وخبرها نكرتين** . فلا تعمل في المعرفة ، وأمَّا ما ورد من المعرفة فَمُؤَوَّل بنكرة ،كقولهم : " قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لها " وقد أَوَّلها ابن عقيل: " ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها ". والذي يدلّ على أنَّ (أبا حسنٍ) مُعَامَلٌ مُعاملة النكرة وصفه بالنكرة ،كقولك : لا أبا حسنٍ حَلاَّلاً لها .

٣– **ألاَّ يَفْصِل بينها وبين اسمها فاصل** . فإن فُصِل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ ﴾ فالفاصل هنا الخبر ؛ ولذلك أُلْغِيَ عملها .

٣– **ألاّ يدخل عليها جارٌّ** . فإن دخل عليها جارّ أُلغيت ،نحو : جئت بِلا زادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ .

أحوال اسم لا النافية للجنس وأحكامها الإعرابية

س– اذكر أحوال اسم لا النافية للجنس ، وما الحكم الإعرابيّ لكل حالة ؟

ج– لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاثة أحوال ، هي :

١– **أن يكون مضافاً** ، نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ .

وحكمه : النّصب ، مع ملاحظة أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ لأن المضاف إلى نكرة يكون نكرة . فإذا أُضيف إلى معرفة بطل عملها ؛ لأن اسمها أصبح معرفة بالإضافة .

٢– **أن يكون مضارعاً للمضاف** (أي : مُشابها له) ويُسمَّى: الشَّبيه بالمضاف، وهو كل اسم له تعلُّق بما بعده ، إمَّا تعلّق بعمل ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ،

ولا خيراً مِنْ زيدٍ راكبٌ (فجبلاً ، ومن زيدٍ) معمولان لـ (طالعاً) و(خيراً). وإمّا تعلّق بعطف، نحو : لا ثلاثةً وثلاثين عندنا (فثلاثين) معطوفة على ثلاثة .

وحكمه : النَّصب أيضا. واعلم أنّ الشبيه بالمضاف يُسمى: مُطَوَّلاً، ومَمْطُولاً،

(أي : مَمْدُوداً) .

٣– **أن يكون مفردا** (أي : ليسَ مُضافا ، ولا شبيهاً بالمضاف) فيدخلُ فيه المثنى ، والجمع . **وحكمه** : البناء على ما كان يُنصب به ، فإن كان مفردا ليس مثنى ، ولا جمعا بُني على الفتح ؛ لأنّ المفردَ نَصْبُه بالفتح ، كما في قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَارَيْبَ فِيهِ﴾ .

وإن كان مثنى ، أو جمع مذكر سالماً بُني على الياء ؛ لأن نصبهما بالياء نحو :

لا مُسْلِمَيْنِ خائفان ، ونحو : لا مُسْلمِينَ خائفون . وإن كان جمع مؤنث سالماً بُني على الكسرة ؛ لأن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، نحو : لا مسلماتِ مُتَبَرِّجَاتٌ . وكل ما سبق مبني في محل نصب اسم لا.

س– ما سبب بناء المفرد ؟

ج– سبب بنائه ؛ لكونه مركَّباً مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كالأعداد المركّبة من أحدَ عشَرَ إلى تسعةَ عشرَ .

س– اذكر مذاهب العلماء في بناء المفرد .

ج– **ذهب الكوفيون ، والزَّجاج** : إلى أنّ (رجل) في قولك : (لا رجلَ) معربٌ ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء .

وذهب المبرَّد : إلى أن (مُسلمَين ، ومسلمِين) معربان منصوبان بالياء ، وحجته أنّ التثنية، والجمع من خصائص الأسماء فلا تكون مبنيّة ؛ لعدم شبهها بالحرف الذي ليس من خصائصه التثنية ، والجمع ومع ذلك فهو متفق مع الجمهور على بناء اسم (لا) المجموع جمع تكسير مع أن الجمع من خصائص

الأسماء وهذا نقض لمذهبه المخالف للجمهور فهم يرون بناء اسم لا النافية للجنس المفرد سواء كان واحداً ، أم مثنى ، أم جمعاً بأنواعه .

وأما جمع المؤنث السالم فَلِلْعُلماء فيه أربعة مذاهب ، هي :

١- أنْ يُبنى على الكسرة من غير تنوين . وهذا مذهب جمهرة النحاة ، نحو :

لا مسلماتِ سافراتٌ . ومنه قول الشاعر :

إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

فقد وردت الرواية ببناء اسم لا(لذّات) على الكسرة ،كما كان يُنصب بها في حالة الإعراب .

٢- أنْ يُبنى على الفتحة . وهذا مذهب المازني، والفارسي، ورجّحه ابن هشام .

٣- أَنْ يُبْنى على الكسرة مع بقاء التنوين . وهذا مذهب ابن مالك ، ونقله عن قوم ، وجَزَمَ به في بعض كتبه . وحجتهم أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين مُقابلة ، وهو لا يُنافى البناء فلا يُحذف .

٤- جواز بنائه على الكسرة ، وعلى الفتحة . وزعم شُرَّاح الألفية أن البيت السابق رُوي بالوجهين (لَذَّاتِ) .

س- ما مراد الناظم بقوله : " وَبعْدَ ذاكَ الْخَبرَ اذكُرْ رافعَهُ " ؟ وما الرَّافِعُ للخَبَر ؟

ج- **مراده** : أن يُذْكَرَ الخبرُ مرفوعا بعد اسم لا .والرّافع للخبر (لا) نفسها عند الناظم وجماعة ،أما عند سيبويه فالرافع له (لا) نفسها إنْ كان اسمها مضافا ، أو مشبهاً بالمضاف ، أما إن كان الاسم مفرداً فاخْتُلف فيه ، فذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع على أنه خبر المبتدأ وليس مرفوعاً بـ (لا) لأن مذهبه أنّ (لا) واسمها المفرد في محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في حالة المفرد إلاّ في الاسم فقط .وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مرفوع بـ (لا) فتكون لا عاملة في الاسم ، والخبر كما عملت فيهما مع المضاف ، والمشبَّه به .

س- إلام أشار الناظم بقوله : " والثاني اجعلا .... إلخ " ؟

ج- أشار بذلك إلى أنه إذا أُتِي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ، ونكرة مفردة وتكررت (لا) نحو : " لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله " جاز فيهما ، (أي : في اسم لا الأولى ،واسم لا الثانية) خمسة أَوْجُه ؛ وذلك لأن المعطوف عليه (حَوْلَ) إمّا أَنْ يُبْنى مع لا على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع ، وذلك على النحو الآتي :

أولا: إن بُني المعطوف عليه معها على الفتح جاز في الثاني المعطوف (قوة) ثلاثة أوجُه :

١- **البناء على الفتح** ؛ لتركّبه مع لا الثانية ، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل إنّ ، نحو: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله . ومنه قراءة أبي عمرو ، وابن كثير قوله تعالى ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ بفتح بيع ، وخُلة ، وشفاعة ؛ وذلك بناءً على تركيب لا الثانية مع اسمها كتركيب لا الأولى مع اسمها . و(لا

) في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إنّ ، والاسم المفتوح بعدها اسمُها مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها في الأولى الجار والمجرور (فيه) وفي الثانية، والثالثة محذوف لدلالة ما قبله عليه .

٢- **النصب عَطْفاً على محل اسم (لا) الأولى** ؛ لأنّ محلها النصب، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف غير عاملة ، نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله . ومنه قول الشاعر :

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فخُلّةً منصوب ؛ لأنه معطوف على محل اسم (لا) الأولى (نسبَ) ولا الثانية زائدة للتأكيد .

٣- **الرّفع** ، وفيه ثلاثة أوجه :

أ- أن يكون معطوفاً على محل (لا) الأولى واسمها ؛ لأنّهما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة .

ب- أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون اسمها مرفوعاً .

ج- أن يكون اسم (لا) الثانية مرفوعاً بالابتداء ، وحينئذ تكون (لا) زائدة . ومثال ذلك كلِّه : لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله . ومنه قول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

فَأَبُ : جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل (لا) الأولى مع اسمها، أو على أنّ (لا) الثانية عاملة عمل ليس ، وأب: اسمها والخبر محذوف ، وإما على أنّ (لا) الثانية ليست عاملة أصلا، بل هي زائدة ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف .

ثانياً : إن نُصِب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة :

(البناء على الفتح ،والنصب ،والرفع) نحو: لاحولَ ولا قوَة ، ولا قوةً ، ولا قوةٌ، ونحو : لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ .

ثالثاً : إن رُفع المعطوف عليه جاز في الثاني المعطوف وجهان :

أ- **البناء على الفتح** ، نحو : لاحولٌ ولا قوةَ إلا بالله ، ونحو : لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ . ومنه قول الشاعر :

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

فالمعطوف عليه (لغو) مرفوع ؛ لأن (لا) مُلغاة ولا تعمل ، أو عَمِلت عمل ليس ،والمعطوف (تأثيمَ) مبني على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس؛ وبذلك عملت لا الثانية عمل إنّ .

ب- **الرفع** ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله ، ونحو : لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ برفع الأسماء الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو ، وابن كثير .

ولا يجوز النصب للثاني (المعطوف)؛ لأن جواز النّصب فيما سبق بسبب العطف

على محل اسم (لا) ومحلّه النصب ، و (لا) هنا ليست ناصبة فيسقط بذلك النصب ؛ ولهذا قال الناظم : " وإنْ رَفَعْتَ أوَّلا لا تَنْصِبا ".

*** س – لَخِّصِ الأوجهَ الخمسة الجائزة في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله .**

ج – ١- **بناء الاسمين** ، على أنَّ (لا) الأولى ،والثانية عملتا عمل إنّ ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

٢- **رفعهما** ، على أن (لا) الأولى ، والثانية عملتا عمل ليس ، أو على أنهما مُهملتان ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله .

٣- **بناء الاسم الأول على الفتح ، ورفع الثاني** ، على أنّ الأولى عاملة عمل إنّ ، والثانية عاملة عمل ليس ، أو مهملة ، نحو : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله .

٤- **رفع الأول ، وبناء الثاني على الفتح** ، على أن الأولى عاملة عمل ليس ، أو مهملة، والثانية عاملة عمل إنّ ، نحو : لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله .

٥- **بناء الأول على الفتح ، ونصب الثاني بالعطف** على محل اسم (لا) الأولى ، نحو : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله .

المحاضرة الرابع عشر : أحكام نعت اسم لا المبني

س – ما حكم نعت اسم لا المبني ؟

ج – إذا كان اسم لا مبنيا (مفرداً) ونُعِت بمفردٍ جاء بعده مباشرةً (أي :لم يَفصل بينهما فاصل) جاز في النعت ثلاثة أوجه :

١– **البناء على الفتح** ؛ لتركّب النعت مع الاسم ، نحو : لا رجلَ ظريفَ .

٢– **النصب** ، مُراعاة لمحل اسم (لا) ، نحو : لا رجلَ ظريفاً .

٣– **الرفع** ، مراعاة لمحل لا واسمها ، نحو : لا رجلَ ظريفٌ ؛ وذلك لأنَّ لا واسمها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه .

أحكام نعت اسم لا المعرب وحكم الفصل بين اسم لا ، والنعت

س – ما حكم الفصل بين اسم لا ، والنعت ؟ وما حكم نعت اسم لا المعرب ؟

ج – إذا فُصِل بين اسم لا، والنعت ، أو إذا كان النعت معربا (ليس مفرداً)

جاز في النعت وجهان فقط ، هما : ١– الرفع ٢– النصب .

ولا يجوز البناء . **فمثال الفصل بين اسم لا ، والنعت** : لا رجلَ فيها ظريفٌ، برفع النعت (ظريف) ويجوز نصب النعت (ظريف)؛ فتقول : لا رجلَ فيها ظريفاً ، ولا يجوز البناء ؛ لأنّه إنّما جاز عند عدم الفصل لتركّب النعت مع الاسم ، ولا يمكن التركيب مع الفصل بينهما ، ولا فرق في هذا الحكم ، وهو امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفرداً، ككلمة (رجل) في المثال السابق ، أو أن يكون المنعوت غير مفرد ، نحو :

لا طالعاً جبلاً ظريفٌ ، ويجوز : ظريفاً ؛ وامتنع البناء لأنه لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، وهو في هذا المثال شبيه بالمضاف .

أما مثال النعت المعرب – غير المفرد – فنحو قولك : لا رجلَ ذو شَرٍّ بيننا ، ويجوز النصب ؛ فتقول : لا رجلَ ذا شرٍّ بيننا . فالنعت هنا مضاف يجوز فيه

وجهان : الرفع ، والنصب .

ومثال النعت الشبيه بالمضاف ، قولك : لا رجلَ راغبٌ في الشرِّ عندنا ، ويجوز: راغباً ، بالنصب ويمتنع البناء ؛ لأنه لا يمكن التركيب إذا كان النعت ، أو المنعوت غير مفرد ، فالمضاف ، والشبيه بالمضاف لا يُبنيان مع (لا) ولا فرق في امتناع البناء بين أن يكون المنعوت مفرداً ،كما في الأمثلة السابقة ، وكما في قولك : لا رجلَ صاحبُ بِرٍّ فيها ، أو أن يكون المنعوت غير مفرد ، نحو :

لا غلامَ رجلٍ صاحبُ برٍ فيها ، وذلك برفع النعت (صاحبُ) ونصبه .

كذلك لا فرق في ذلك بين أن يكون النعت غير مفصول عن اسم لا ، كما في المثال السابق ، أو أن يكون مفصولا ، نحو قولك : لا غلامَ رجلٍ فيها صاحبُ برّ ، برفع (صاحب) ونصبه .

وخلاصة ما سبق كلّه : أنّ النعت إذا كان مفرداً ، والمنعوت مفرداً ولم يُفْصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه : البناء على الفتح ، والنّصب ، والرفع .

فإن لم يكن كذلك تعيّن الرفع ، أو النصب ، ولا يجوز البناء .

حكم المعطوف إذا لم تتكرر لا النافية للجنس

س – ما حكم المعطوف على اسم لا النافية للجنس إذا لم تتكرر لا ؟

ج – إذا لم تتكرر (لا) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول : الرفع ، والنصب ، ولا يجوز البناء على الفتح ؛ فتقول : لا رجلَ وامرأةٌ ، و يجوز :

لا رجلَ وامرأةً ،ولا يجوز البناء على الفتح . وحكى الأخفش : لارجلَ وامرأةَ، (بالبناء على الفتح) وذلك على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال : لا رجلَ ولا امرأةَ ، ثم حُذِفت (لا) .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع ، والنّصب سواء تكررت لا ، نحو : لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ ، أولم تتكرر ، نحو: لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ ، ويجوز في المثالين : ولا غلامُ امرأةٍ .

هذا كلّه إذا كان المعطوف نكرة ، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حالٍ ، نحو : لا رجلَ ولا زيدٌ فيها ، ونحو : لا رجلَ وزيدٌ فيها ؛ لأن المعطوف في هذا المثال لا يصلح لعمل (لا) لكونه معرفة .

أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس

س – اذكر أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس .

ج – إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بَقِيت (لا) على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرُها ؛ فتقول : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ وأَلاَ غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟ وأَلاَ طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟

وكذلك حكم المعطوف ، والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل

دخولها، وهذا هو قول ابن مالك في هذا البيت– وهو قول فيه تيسير وإيضاح–.

ويذكر ابن عقيل أنَّ في المسألة تفصيل ، وذلك على النحو الآتي :

١– **إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخ** ، نحو : أَلاَ رُجُوعَ وقَدْ شِبْتَ ؟ **أو قُصِد به الاستفهام عن النّفي** ، نحو : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ فالحكم حينئذ كما ذكر ابن مالك (أي : لها سائر الأحكام السابق ذكرُها) .

٢– **إذا قُصِدَ بـ (أَلاَ) التَّمَنِّي** – وهو كثير–، نحو : أَلاَ ماءَ ماءَ بارداً؟ ونحو:

أَلاَ مالَ فَأُساعدَ المحتاج ؟ .

فمذهب المازني : أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، كما ذكر ابن مالك .

ومذهب سيبويه : أنه يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يكون لها خبر ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا يجوز رفع التابع النعت ، أو العطف مراعاة لمحل لا واسمها ؛ لأن مذهب سيبويه ومن معه : أَلاَّ يُتْبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة ؛ فقولهم :

ألا ماءَ ماءَ باردٌ ؟ كلمة (ماء) الثانية نعت للأولى مبينة على الفتح ؛ لأنها بمنزلة المركَّب المزجى مع اسم (لا) ويمتنع رفعها عند سيبويه إذا راعَيْتَ محل لا مع اسمها . ويجوز رفعها عند المازني على اعتبار محل لا مع اسمها وهو الابتداء ، ويتعيَّن تنوين (بارداً) لأن العرب لم تُركِّب أربعة أشياء .

س – قال الشاعر : أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وقال الآخر : **أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي**

وقال الآخر: **أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثَّأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ**

عين الشاهد في الأبيات السابقة ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج١٤- **الشاهد في البيت الأول** : ألا ارعواءَ . **وجه الاستشهاد** : أبقى الشاعر عمل لا النافية للجنس مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قَصَد التوبيخ والإنكار .

الشاهد في البيت الثاني : ألا اصطبارَ . **وجه الاستشهاد** : أبقى الشاعر عمل لا النافية للجنس مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأن الاستفهام هنا استفهام عن النفي ، فالهمزة للاستفهام لا للنفي ؛ لأن معنى البيت : أ ينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وصبر ؟

الشاهد في البيت الثالث : ألا عُمْرَ . **وجه الاستشهاد** : قُصِد بالاستفهام مع لا في هذا البيت التَّمَنِّي ؛ ولذلك عملت في الاسم (عُمْرَ) وليس لها خبر ، ومستطاعٌ : خبر مقدّم للمبتدأ المؤخر (رجوع) ومما يدل على أن الاستفهام للتّمني نصب الفعل المضارع (يرأبَ) بعد الفاء السببيّة التي يشترط أن يكون ما قبلها نفي محض ، أو طلب ، والتَّمني نوع من أنواع الطلب .

حذف خبر لا النافية للجنس

س – متى يمكن حذف خبر لا النافية للجنس ؟ وما حكم حذفه ؟

ج – إذا دلّ على خبر لا النافية للجنس دليلٌ وجب حذفه عند التَّمِيمِيْيِنَ ، والطَّائِيِّيِنَ ، وكَثُر حذفه عند الحجازيين ، نحو أن يُقال : هَلْ مِنْ رجلٍ قائمٌ ؟ فتقول : لا رجلَ ، بحذف الخبر (قائمٌ) لأنه معلوم من السؤال ، وهذا الحذف واجب عند التميميين والطائيين ، وجائز بكثرة عند الحجازيين .

ولا فرق في هذا الحذف بين أن يكون الخبر ليس ظرفا ، أو جاراً ومجروراً ، كما في المثال السابق ، أو أَنْ يكون الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يُقال : هل عندك رجلٌ ؟ أو : هل في الدارِ رجلٌ ؟ ؛ فتقول : لا رجلَ . فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حذفه عند الجميع ، نحو قوله ﷺ : " لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ " .

س – قال الشاعر : إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

عيِّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج – **الشاهد فيه** : ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ .

وجه الاستشهاد : ذكر الشاعر خبر لا ، وهو قوله (مصبوحُ) لأنه لا يُعلَمُ إذا حُذِفَ .

ولو أنّه حَذَفَهُ فقال: ولا كريم من الوالدانِ لَفُهِمَ أنّ المراد: ولا كريمَ من الولدانِ موجود ؛ لأن الذي يُحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام (موجود) .

ولا شكَّ أنَّ هذا المعنى غير مقصود .